

المنهج الأرشد

في تفسير قوله تعالى:

﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾

دراسة تأصيلية تحليلية

إعداد

د/ عبد الفغار أحمد عبد الفغار أحمد

المدرس بقسم التفسير وعلوم القرآن

بأصول الدين والدعوة بالمنوفية

المنهج الأرشدي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾
دراسة تأصيلية تحليلية.

عبدالغفار أحمد عبدالغفار أحمد.

قسم التفسير وعلوم القرآن - كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: dr.abdelghafar.ahmed@gmail.com

المخلص:

يدور هذا البحث حول تأصيل القواعد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ وبيان أسباب الخطأ في تفسير الصفات الخبرية، ثم ذكر المعاني المحتملة في تفسيرها، وأرجح هذه الاحتمالات، وإبراز ما فيها من البلاغة في تصوير المعنى. وقد تكون البحث من مبحثين، وتحت كل مبحث ثلاثة مطالب، وخاتمة، وفهرس بأهم المراجع والمصادر: المبحث الأول: ظواهر القرآن الكريم والمعاني الإلهية، وفيه مطالب: المطلب الأول: في أن التعامل مع النصوص الواردة في صفات الله وأفعاله بابٌ جليلٌ.

المطلب الثاني: في أن التعامل مع ظواهر النصوص بابٌ خطيرٌ.

المطلب الثالث: وظيفة اللغة مع الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: في دراسة التفاسير الواردة في معنى الجملة الكريمة، وفيه مطالب:

المطلب الأول: المعاني اللغوية للجملة الكريمة. المطلب الثاني: في تأويل الحبر سيدنا عبدالله بن عباس لهذه الآية الكريمة. المطلب الثالث: أقوالٌ أخرى في معنى الكرسي. وخاتمة فيها أهم النتائج، وفهرس بأهم المصادر والمراجع.

المنهج: اتبعْتُ في هذا البحث المنهج التكاملي (الاستقرائي - التحليلي)

النتائج: من أهم النتائج التي خرجت بها إثبات تأويل الصفات الخيرية عن السلف الصالح، ومنهم حبر الأمة سيدنا عبدالله بن عباس، بيان منشأ الخطأ في التعامل مع الصفات الخيرية، إثبات ان علم البيان هو الجدير بفهم أمثال هذه الآيات.

التوصيات: أوصي كل باحث بدراسة علوم اللغة والتبجر فيها، والحذر من التهاون في التعامل مع المعاني الإلهية وظواهر النصوص، والسير وراء أعلام الأمة وترك الأقوال الشاذة التي فقدت المنهج العلمي الأصيل.

الكلمات المفتاحية: المنهج الأرشدي - تفسير - تحليلية - تأصيلية.

The best approach for interpreting Allah's statement:

﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾

An analytical fundamental study

Abd-al-Ghaffaar Ahmed Abd-al-Ghaffaar Ahmed-
Department of Tafseer and Qur'anic Sciences- Faculty of
Usul-al-Deen and Da'wah in Mufufiyah; al-Azhar
University, Egypt.

Email: dr.abdelghafar.ahmed@gmail.com

Research summary

This research handles the basic rules for interpreting the '*ayah* (qur'anic verse) in which Allah states ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ and elaborating the reasons behind misinterpreting the reported attributes of Allah, Almighty. In addition, it outlines the potential meanings for this verse and the most appropriate among them. Furthermore, the research explains the rhetorical methods used in this verse for visualizing the meaning.

This research consists of two parts each of them contains three chapters, a conclusion, and a bibliography.

The first part entitled "Features of the Noble Qur'an and the Divine Attributes" and it consists of three chapters that are as follows:

First: The importance of dealing with the revealed texts concerning the reported attributes.

Second: The seriousness of dealing with such texts

Third: The usage of language concerning the Names and Attributes of Allah.

The second part entitled “The interpretation of the honorable statement” and it includes three chapters which are as follows:

First: The linguistic meanings of the verse.

Second: The explanation given by the Companion Abdullah b. ‘Abbas to this verse.

Third: Other views around the meaning of *Kursiy*.

The conclusion contains the most important findings.

The bibliography includes the most important resources.

The Approach: the researcher is admitted to complementary approach of reading and analysis.

The Findings: The authenticity of interpreting the reported Attributes according to the righteous Salaf (ancestors) including Abdullah b. ‘Abbas. The research shows the origins of mistaking in interpreting the reported Attributes and the importance of science of bayan “morphology” in explaining such verses.

Recommendations: The researcher recommends each researcher to study the linguistic sciences and that they should be cautious while dealing with such verses and follow the ‘Ummah scholars.

Key words: The best approach- interpretation- analytical.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛ فإن اللغة العربية هي لغة الفكر، فهي التي تربي ملكة الإدراك والفهم الصحيح، وهي أساس بناء الحضارة، فكل الحضارات التي سادت وانتشرت إنما كان المنطلق من الاهتمام باللغة والاعتزاز بها.

ومن أجل نعم الله على الإنسان نعمة القرآن والبيان. فالقرآن هو المنهج الذي يحمل الهداية للعالمين، والبيان هو الذي يبرز عن مكنون الضمائر، وبه أبان الله تعالى الإنسان من سائر الحيوان، ونبه فيه على عظم الامتنان، فقال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝﴾^(١)، ^(٢) ^(٣) ^(٤)، وبمعرفة قواعد البيان تُكشف أسرار القرآن، فالبيان هو مفتاح القرآن، وكل من طلب القرآن من غير بابه ضل عن الصواب.

وإلى علم البيان من المجاز والاستعارة والكناية يرجع جلّ الكلام ومحاسنه، وتفسير القرآن الكريم يعتمد على أعمال الفكر في ظواهر النصوص ولوازمها وقرائنها، لا سيما فيما يتعلق بالآيات والأحاديث التي تتحدث عن المعاني الإلهية والصفات الخيرية، فمفتاحها علم البيان لا حقائق الألفاظ.

قال الإمام النسفي في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدْعَى اللَّهُ مَغْلُوبَةً﴾ المائدة: ٦٤

(ومن لم ينظر في علم البيان يتحير في تأويل أمثال هذه الآية) (١)

وفي هذا البحث الذي أوصل فيه لفهم قول الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ البقرة: ٢٥٥ أعرض لمنهج علماء الأمة في فهم الصفات الخبرية، وقيمة علم البلاغة والكلام في الكشف عن معنى الجملة الكريمة، وأدلل على أن البصر بعلم البلاغة وأساليب العرب في المجاز والاستعارة اللذين يدور حولهما جُلُّ الكلام، وكذا علم الكلام الذي يعرفك بما يجب ويجوز ويستحيل في حق الله هو الطريق الوحيد في الوصول إلى المعنى الصحيح، وأن التهوين من شأنهما يؤدي إلى الانحراف في العقيدة والعمل والسلوك.

وأذكر لك كلمة جليلة للعلامة ابن جني، فليسوف اللغة تكشف لك عن أهمية اللغة في صناعة العقول والفهم المستنير، يقول: (باب فيما يؤمنه علم العربيّة من الاعتقادات الدينيّة

اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب وأن الانتفاع به ليس إلى غاية ولا وراءه من نهاية، وذلك أن أكثر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المثلى إليها فإنما استهواه واستخفّ حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي خوطب الكافة بها، وعرضت

(١) انظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٤٥٩/١)

عليها الجنة النار من حواشيها وأحنائها، وأصل اعتقاد التشبيه لله تعالى
بخلقه منها، وجار عليهم بها وعنها...^(١)

نعم. ضعف اللغة العربية والجهل بها خطر على العقيدة، وطريق إلى
الوقوع في التجسيم.

أسباب اختيار الموضوع:

وكان من أسباب اختيار الموضوع رفض البعض فكرة تأويل الصفات
الخبرية، وقطع نسبها بالسلف رضوان الله عليهم، وتأويل ما صح عن
بعضهم فرارًا من إثبات التأويل، والمبالغة في الحمل على الظاهر مع أنه
مخالف لمذهب السلف، والتهوين من شأن الآيات التي تتحدث عن
الصفات الخبرية مع أنه مقام خطير.

إشكالية البحث

يجيب البحث على أسئلةٍ مهمةٍ أثيرت حولها شبهات وأغاليط من أهمها:

- ما منهج السلف والخلف في فهم المعاني الإلهية والصفات
الخبرية؟
- ما معنى الظاهر عند السلف؟ وهل ظواهر النصوص القرآنية لا
بد في التعامل معها من تصدر العلماء المتقنين؟
- ما الأسباب التي أدت إلى الخطأ في فهم الآيات والأحاديث
المتعلقة بالمعاني الإلهية والصفات الخبرية؟

(١) انظر: الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جني (٣/٢٤٨ إلى ٢٥٠).

- هل صح تأويل حبر الأمة سيدنا عبدالله بن عباس -رضي الله عنهما- لقوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ البقرة: ٢٥٥؟ وما موقفك من الاعتراضات التي أثرت حول هذا التفسير سنداً ومنتاً؟

- ذكر علماء التفسير لمعنى الكرسي أقوال أخرى هل لها أصل من اللغة؟ وما المعنى الراجح في معنى الجملة الكريمة؟

منهج البحث: واقتضى البحث أن أسلك فيه المناهج الآتية:

(١) المنهج الاستقرائي:

تتبع أقوال العلماء في موقفهم من التعامل مع آيات الصفات وتحقيق مذهبهم فيها، وكذا منهجهم في التعامل مع ظواهر النصوص، وأسباب الخطأ في التعامل معها.

(٢) المنهج التحليلي:

عرضت أقوال السلف والمفسرين في معنى الجملة الكريمة، وأبرزت المعاني البلاغية في هذه الأقوال والترجيح بينها.

خطة البحث:

واقترضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مبحثين، وتحت كل مبحث ثلاثة مطالب، وخاتمة، وفهرس بأهم المراجع والمصادر:

المبحث الأول: ظواهر القرآن الكريم والمعاني الإلهية

وفيه مطالب:

المطلب الأول: في أن التعامل مع النصوص الواردة في صفات الله وأفعاله بابٌ جليلٌ.

المطلب الثاني: في أن التعامل مع ظواهر النصوص بابٌ خطيرٌ.

المطلب الثالث: وظيفة اللغة مع الأسماء والصفات الإلهية.

المبحث الثاني: في دراسة التفاسير الواردة في معنى الجملة الكريمة

وفيه مطالب: المطلب الأول: المعاني اللغوية للجملة الكريمة. المطلب

الثاني: في تأويل الحبر سيدنا عبدالله بن عباس لهذه الآية الكريمة.

المطلب الثالث: أقوالٌ أخرى في معنى الكرسي.

وخاتمة فيها أهم النتائج، وفهرس بأهم المصادر والمراجع.

المبحث الأول

ظواهر القرآن الكريم والمعاني الإلهية

في هذا المبحث أدلُّ على مسائلٍ في غاية الأهمية تعتبر المنطلقات التي تعامل منها العلماء مع الآيات والأحاديث الواردة فيما يتعلق بالذات الإلهية وصفاتها وأفعالها، وأسسوا قواعد الفهم انطلاقاً من تحكيم اللغة ومعرفة أساليبها البيانية في تقرير المعاني، وتحكيم قوانين العقل الصريحة القطعية في فهم النص القرآني، ورصدت أهم أسباب الخطأ في تعامل البعض مع آيات وأحاديث الصفات، والتي تتلخص في عدم الوقوف على قواعد علمي البيان والكلام.

المطلب الأول

في أن التعامل مع النصوص الواردة في صفات الله وأفعاله بابٌ جليلٌ

من نظر في حال السلف والخلف^(١) أدرك أن منهجهم في التعامل مع آيات وأحاديث الصفات الخيرية بالنسبة للعوام هو السكوت، وحفظ عقائدهم من الشكوك، والسبب في ذلك أنهم يفهمون في تحقيق الإيمان أركانه مع تقديس الله تعالى عن التشبيه، وأن هذا بابٌ جليلٌ يقتضي علوماً لا يفهمها العوام. فهذا الباب لا يليق بالعوام أن يعرفوه، بل

(١) السلف هم أهل القرون الثلاثة، وما بعدها هم الخلف: وقيل: الخلف من الخمسمائة.

بالعلماء، واللائق بالعوام تركهم للعبادة. (١) وعليه ينبغي حمل ما أثار عنهم في التفويض واختياره أنه مقيد بجواب العوام، وأنه كان لديهم العلم التام لفهمها وتفسيرها كما وقع من حبر الأمة سيدنا عبدالله بن عباس وغيره. (٢)

(١) قال النقي السبكي نقلا عن ابن جهيل الكلبي: وَمَنْ تَقْصَى وَفْتَش وَبَحْثَ وَجَدَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالتَّابِعِينَ وَالصِّدْقَ الْأَوَّلَ لَمْ يَكُنْ دَأْبُهُمْ غَيْرَ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْخَوْضِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ، وَتَرَكَ ذِكْرَهَا فِي الْمَشَاهِدِ، وَلَمْ يَكُونُوا يَدْسُونَهَا إِلَى الْعَوَامِ، وَلَا يَتَكَلَّمُونَ بِهَا عَلَى الْمَنَابِرِ، وَلَا يَوْقَعُونَ فِي قُلُوبِ النَّاسِ مِنْهَا هَوَاجِسَ كَالْحَرِيقِ الْمَشْعَلِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالصَّرُورَةِ مِنْ سِيرِهِمْ .

انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤٠/٩) إجماع العوام عن علم الكلام للغزالي للإمام الغزالي (٤٩) الحقائق الجليلة في الرد على ابن تيمية لابن جهيل (ص ٤١) بتحقيق د. طه الدسوقي حبشي رحمه الله.

(٢) أشار إلى هذا العلامة السعد في التلويح، قال: (فإن قيل: ما من آية إلا وقد تكلم العلماء في تأويلها من غير تكثير من أحد، وهذا كالإجماع على عدم وجوب التوقف في المتشابهة).

أجيب: بأن التوقف مذهب السلف إلا أنه لما ظهر أهل البدع، وتمسكوا بالمتشابهة في آرائهم الباطلة اضطر الخلف إلى التكلم في المتشابهة إبطالا لأقوالهم، وبيانا لفساد تأويلهم.

وفيه نظر؛ لأن ذلك (التأويل) كان في القرن الأول والثاني حتى نقل تأويل المتشابهات عن الصحابة والتابعين، وعن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - أنه كان يقول: الراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابهة، وأنا ممن يعلم تأويله. وأيده العلامة الفناري.

انظر: مجموعة الحواشي النادرة على التلويح والتوضيح في أصول الفقه (٤١٧/١) المحكم والمتشابهة في القرآن الكريم د. إبراهيم خليفة (ص ٦٩٧)

ثم ذهبوا إلى التأويل^(١) بعد ظهور الفتن دفعا لغائلة التشبيه والتجسيم^(٢) لمن تمكن من ناصية اللغة وقواعدها، وأظهروا البلاغة القرآنية في هذا الباب. ومما يدل على أن هذا الباب بابٌ جليلٌ ما يلي:

(١) التأويل من أولت الشيء صرفته، ورجعته. ويطلق عند الأصوليين:

* بإطلاق عام وهو انكشاف اعتبار دليل يصير المعنى به أغلب على الظن من المعنى الظاهر.

* وعند الأحناف بأنه ما ترجح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأي، وهذا قد يكون بالتأمل في صيغته، وقد يكون بالنظر إلى السباق، أو السياق.

وبهذا تعلم أن المؤول أعم من المجاز؛ لأنه قد يكون لفظا مشتركا ترجح أحد معانيه أو معنييه لدليل على معناه الآخر الظاهر من اللفظ.

* ويطلق في خصوص آية ال عمران في قوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} [آل عمران: ٧] بإطلاقين:

الأول ما لا يدرك حقيقته وهو مراد من وقف على لفظ الجلالة، والثاني: ما يدركه العلماء بالتأمل في القرائن، وهو مراد من قال بالعطف. وعليه يجوز الأمران كما قرر الغزالي في المستصفى.

انظر: شرح التلويح على التوضيح (٢٦٥/١) حاشية نسمات الأسحار (ص ٨٧) حاشية البناني على المحلي (٨٠/٢) المستصفى من علم الأصول للغزالي (١٠٦/١)

(٢) واستقر الفكر الإسلامي على هاتين الطريقتين، إما التفويض بعد صرف الظاهر الموهوم للتشبيه، أو التأويل دفعا للتشبيه والتجسيم. وعبر عنهما الإمام النووي في شرح حديث النزول: قوله صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول من يدعوني فأستجيب له.

قال: هذا الحديث من أحاديث الصفات وفيه مذهبان مشهوران للعلماء سبق إيضاحهما في كتاب الإيمان ومختصرهما: أن أحدهما - وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين - أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى وأن ظاهرها المتعارف في

==

أولاً: أن أعظم علوم القرآن تحت أسماء الله عز وجل وصفاته^(١)

تأمل العلماء علوم الإسلام ومعارفهم فوجدوا أنها تنبع من معين أسماء الله تعالى وصفاته، ولالإمام الشافعي كلمة جليلة تبرز تدرج العلوم وترجعها إلى معينها الأول فيقول: (جميع ما تقوله الأمة شرحٌ للسنة،

==

حقنا غير مراد ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق.

والثاني: مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها. انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٣٧/٦)

(١) الاسم إما أن يدل على الذات من غير اعتبار معنى فيه كلفظ الجلالة، وإما أن يدل على معنى أو وصف خارج عن الذات، وهذا الوصف قد يكون حقيقياً يفيد الثبوت كالعليم أو إضافياً يفيد السلب كالماجد، أو يؤخذ من الفعل كالمحيي والمميت. انظر: شرح المواقف (٢٠٩/٤) بتصرف)

ومن الصفات: الصفات السمعية أو الخبرية من الاستواء واليد والقدم، والنزول إلى السماء الدنيا والضحك والتعجب وأمثالها فعند السلف ومنهم الأشعري أنها صفات آخر غير الثمانية ثابتة وراء العقل ما كلفنا إلا اعتقاد ثبوتها مع اعتقاد عدم التشبيه والتجسيم لئلا يتعارض العقل والنقل، وعند الخلف ليست صفات زائدة على الثمانية بل راجعة إليها.

وما ذكرته عن الإمام الأشعري في شأن الصفات السمعية هو المحقق عنه، وما في كتاب الإبانة لا يشك عاقل في عدم نسبه إليه. وذهب أيضاً إلى التأويل في بعض المواضع.

انظر: شرح المواقف (١٠٤/٨-١١٢) شرح الأصفهاني على طوابع الأنوار للبيضاوي (ص ١٨٤) لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للإمام الرازي (ص ١٠) المحكم والمتشابه في القرآن الكريم د.إبراهيم خليفة (ص ٦٨٢)

وجميع السنة شرح للقرآن، وجميع القرآن شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العليا) (١)

وأخذ الإمام الغزالي كلمة الإمام الشافعي وشرحها واستوفى النظر فيها، ويبيّن أن الناس استهانوا بهذا المقام ولم يقدره حق قدره، فقال في الإحياء مع تعليق العلامة الزبيدي: (وأعظم علوم القرآن تحت أسماء الله عز وجل وصفاته؛ إذ لم يدرك أكثر الخلق منها إلا أمورًا لائقة بأفهامهم) (٢) فمنهم من اكتفى بسردها وتلاوتها وفهم معناها اللغوي وإثبات ذلك لله تعالى، ومنهم من ترقى عن ذلك، وكلّ ذلك حوم حواليتها من غير كشفٍ إلهي، وهو قصور كما سبقت الإشارة إليه قريبًا (ولم يعثروا) أي: لم يطلعوا (على أغوارها) أي: على حقائقها الجلية ودقائقها المخفية. (٣)

فعلوم القرآن منها ما يُوصّل إلى فهم القرآن، ومنها ما يُستمد من القرآن، ومن الثاني الصفات الإلهية فمنها وتحتها علوم القرآن ويستعان بأسرار الخطاب على استخراجها واستنباطها.

قال العلامة الزبيدي: (فأعلمُ الخلق بمعنى الكلام أعرّفهم بمعاني الصفات، وأعرف العباد بمعنى الأوصاف والأخلاق أعرّفهم بسرّات الخطاب). (٤)

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (٦/١)

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (٥١٢/٣)

(٣) انظر: اتحاف السادة (٥٠٩/٤)

(٤) انظر: اتحاف السادة المتقين (٥٢٦/٤)

ومن ثم فالقرآن الكريم معجزٌ بعلومه ومعارفه، والإمام السيوطي في «معترك الأقران في إعجاز القرآن» يجعل أول وجوه إعجاز القرآن اشتماله على علوم ومعارف لم يجمعها كتاب من الكتب. (١)

والشيخ أحمد الدّهلوي (المتوفى سنة ١١٧٦ هـ) في «أصول التفسير» يجعل البحث في آلاء الله تعالى والصفات الإلهية علمًا من العلوم الخمسة التي تؤخذ من القرآن، ويقرر أن التعامل مع الصفات الإلهية أمرٌ دقيقٌ وخطيرٌ للغاية. (٢)

أقول: وهو جدير بأن يستقل بالتأليف وبوضع أصوله وقواعده، والكشف عن الخطأ والزلل فيه.

ثانياً: أن الكشف عن معاني القرآن يتطلب بحثاً وتفكيراً.

قال سيدنا عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه: من أراد خير الأولين والآخرين فليثور القرآن، فإن فيه خير الأولين والآخرين (٣)

(١) انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن (١٢/١)

(٢) انظر: الفوز الكبير في أصول التفسير (٤٠ وما بعدها)

(٣) وفي رواية: فليتبدر القرآن، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير بسند صحيح، قال: حدثنا بشر بن موسى، ثنا خلف بن الوليد، أنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن مرة، عن ابن مسعود، قال: «من أراد خير الأولين والآخرين فليثور القرآن، فإن فيه خير الأولين والآخرين»

١- بشر بن موسى: وثقه الذهبي في تاريخ الإسلام (٦/٧٢٤)

٢- خلف بن الوليد: وثقه الذهبي في تاريخ الإسلام (٥/٣٠٨)

٣- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني: ثقة. انظر: لسان الميزان

تأمل هذه العبارة التي تعني البحث والتنقيب والمباحثة للوصول إلى مراد الله من كلامه، وثَوَّرَ الأَمْرَ تَثْوِيرًا: بَحَثَهُ . وثَوَّرَ القُرْآنَ : بَحَثَ عَنْ معانيه وعن علمه^(١) وهذا لا يتأتى بمجرد الاطلاع على ظاهر اللفظ، بل بفهم كنياته ومجازه، والبحث في قرائنه واستعاراته، فهذه العبارة الجليلة تدل على أن البحث في القرآن له أدوات وملكات، فما بالك إذا كان البحث يتعلق بالكشف عن معاني الصفات الإلهية؟ فأجددُ به أن لا يتصدى لها إلا الخبير باللغة وعلوم القرآن.

يقول حجة الإسلام الغزالي: (وقال ابن مسعود رضي الله عنه: من أراد علم الأولين والآخرين فليتدبر القرآن، وذلك لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر، وبالجملة فالعلوم كلها داخلة في أفعال الله ﷻ وصفاته، وفي القرآن شرح ذاته وأفعاله وصفاته، وهذه العلوم لا نهاية لها، وفي القرآن إشارة إلى مجامعها والمقامات في التعمق في تفصيله راجع إلى فهم القرآن، ومجرد ظاهر التفسير لا يشير إلى ذلك، بل كل ما أشكل فيه على النظر واختلف فيه الخلائق في النظريات والمعقولات، ففي القرآن إليه رموز ودلالات عليه يختص أهل الفهم بدركها، فكيف يفهم بذلك ترجمة ظاهره وتفسيره؟!)^(٢)

==
٤- أبو إسحاق السبيعي الكوفي: ثقة. انظر: لسان الميزان (٣٨٥/٩)

٥- مرة بن شراحيل: ثقة. انظر: الثقات للعجلي (٤٢٤/١)

(١) انظر: تاج العروس للزبيدي مادة ثور.

(٢) انظر: الإحياء (٥٢٣/٣)

رحم الله الإمام الغزالي الذي كشف في هذه الكلمات عن هذا الباب، ومن هذه المنطلقات يتبين لك جلاله البحث عن المعاني الإلهية:

*كيف امتنع السلف الكرام ومن سار على دربهم من إقحام العامة فيها؟
فهذا ليس بعشهم كما قال حجة الإسلام الغزالي. (١)

*أن العلوم والأحكام هي في الحقيقة انعكاسٌ لمعاني الأسماء والصفات الإلهية الجمالية والجلالية والكمالية، فالقرآن بما فيه من تشريعات من تجلياتها، والسنة امتدادٌ لما في القرآن الكريم وهكذا.

*أن تفسير القرآن يحتاج إلى عمقٍ في البحث والتفتيش لاستخراج منطوقه ومفهومه وإشاراته.

المطلب الثاني: في أن التعامل مع ظواهر النصوص بابٌ خطيرٌ

في هذا المطلب يجدر بي أن أتعرض لمعنى الظاهر وإطلاقته بحسب الاصطلاح، وبيان أن التعامل مع ظواهر النصوص وظيفته العلماء الكبار، وأن قصة ظهور الخوارج بدأت من فقد المنهجية في التعامل مع ظواهر النصوص.

(١) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد بتعليق الشيخ مصطفى عمران (ص ٢٦٢)

معنى الظاهر

الظاهر في اللغة مأخوذ من الظهور، وهو الوضوح. وفي اصطلاح علماء الأصول أقوال:

١- عند الشافعية: هو ما دل على المعنى دلالة راجحة عن وضع أو عُرف، فيحتمل غير ذلك المعنى مرجوحًا، كالأسد راجح في الحيوان المفترس مرجوح في الرجل الشجاع. سمي بذلك؛ لأنه يؤول إلى الظهور عند قيام الدليل عليه. وقول العلماء: (دلالة راجحة) أي: لا فرق في تلك الدلالة بين أن تكون لغوية أو عرفية أو شرعية. فمثال الشرعية الصلاة، فإنها راجحة في ذات الركوع والسجود مرجوحة في الدعاء^(١)

٢- عند السادة الأحناف. قال المتقدمون منهم: الظاهر هو ظهور المراد منه سواء كان مسوقًا له أم لا، والمتأخرون قالوا: يشترط في الظاهر عدم كونه مسوقًا للمعنى الذي يجعل ظاهرًا فيه، فإن سيق له فهو النص.^(٢)

الفرق بين الاصطلاحين

النص عند الأحناف قسم من الظاهر عند الشافعية، فما سوقه لمفهومه المطابقي نص عند الحنفية، ظاهر عند الشافعية، وما كان له معنى مطابقي لم يسق له، والتزامي سيق له يمكن اجتماعهما، وقد ظهر في كل

(١) انظر: حاشية العطار على جمع الجوامع (٨٧/٢)، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (١٩٧/١)

(٢) انظر: التلويح (٢٦٥/١) التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (١٩٢/١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/٤٧ وما بعدها)

منهما فهو ظاهر عند الشافعية، وبالنسبة إلى ما سبق له نص عند الحنفية. (١)

الفرق بين الظاهر والحقيقة

بينتُ فيما سبق الفرق بين التأويل والمجاز، وبينت أن التأويل أعم، ويظهر لي أن الظاهر والحقيقة بمعنى واحد^(٢)، فكلاهما ينقسم إلى اللغوية والعرفية والشرعية بحسب الواضع.

الظاهر عند السلف

أ) المتقدمون من السلف في شأن الصفات الخيرية يقولون: أمرؤها كما جاءت، أو أمرؤها على ظواهرها^(٣)، فما معنى هذا الكلام؟ هل يقصدون بالظاهر هنا المعنى الذي عناه علماء الأصول؟

الجواب: لا، فمراد السلف من الظاهر ليس ما عليه علماء الأصول، وليس ما يرد إلى الذهن من الحقيقة، بل بمعنى روايته واشتغاره في جميع الطبقات، أي: أمرؤها كما رُويت لا كما يفعل المعطلة الذين أنكروا ثبوتها بسبب ظواهرها الموهوم للتجسيم، فمرادهم إثبات ألفاظها دون التعرض لمعانيها.

(١) انظر: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (١/١٩٨)

(٢) انظر: الصاحبى لابن فارس (ص ٦٩)

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى للنتقي السبكي (٥/١٩١)

يقول الشيخ محمد زاهد الكوثري: (وما يروى عن بعض السلف من إجراء أحاديث الصفات وإمرارها على ظواهرها^(١))، فليس بمعنى الظاهر المصطلح في أصول الفقه الذي يبقى حين ترجح المحتمل الآخر بالدليل، كالنجم عند شروق الشمس، ولا بمعنى ما يظهر للعامة من اللفظ، بل بالمعنى المقابل للغريب الذي ينفرد بلفظه راو في إحدى الطبقات، فيكون بمعنى تجويز إمرار اللفظ على اللسان وإجرائه عليه إذا كان اللفظ مروياً بطريق الظهور والشهرة في جميع الطبقات، كما وقع إطلاق الظاهر بهذا المعنى في كلام الإمام مالك رضي الله عنه وغيره^(٢)،

(١) عبارة إمام الحرمين الجويني في العقيدة النظامية: (وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها)
وعلق الشيخ الكوثري عليها فقال: (يعني أن المستفيض إطلاقه في السنة على الله سبحانه نطقه عليه - جل شأنه- من غير خوض في المعنى، والظاهر هنا يقابل الغريب كما في قول مالك: خير العلم الظاهر، وشبه الغريب) وليس المراد هنا الظاهر الذي هو من أقسام الوضوح؛ لأنه أعم من أن يكون رجحانا أحد الاحتمالين على الآخر بالوضع أو بالدليل، ولا ظهور في جانب الوضع إذا ناقضه البرهان، فلا يكون ظهور بهذا المعنى حتى يحمل عليه. اهـ
وبهذا تعلم أن لا سند لمن حمل كلام الإمام على إثبات الظاهر اللغوي بسبب جهله بالمراد منه.

انظر: العقيدة النظامية لإمام الحرمين الجويني بتعليق الكوثري (ص ٣٢)

(٢) قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ الْفَقِيهُ: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ وَاصِلِ الْمُقْرِي، حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكًا، وَالثَّوْرِيَّ، وَاللَّيْثَ، وَالْأَوْزَاعِيَّ

==

وقد يغالط بعضهم في ذلك فيُضِلُّ ويُضِلُّ، فلزم التنبيه على ذلك^(١)(٢)

ما حرره الشيخ الكوثري هنا كلام دقيق ومعقول، وإلا فإن كان المراد بالظاهر هنا ما عرف في اللغة من المعنى الحقيقي الموهوم للتشبيه تناقض مع ما عرف عنهم من التفويض، وتناقض مع تعبيرهم بالإمرار الذي يفهم منه قراءة اللفظ من غير تعرض له بشيء.

ب) المتأخرون من السلف على نفي الظاهر مع التفويض.

والمراد بالظاهر هنا: ما ظهر من اللفظ بحسب الوضع اللغوي، وهو مقابل التأويل.^(٣)

==
عَنِ الْأَخْبَارِ الَّتِي فِي الصِّفَاتِ، فَقَالُوا: أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَا أَدْرَكْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، وَتَحْنُ لَأَنْفُسِهَا.

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦٢/٨) طبقات الشافعية الكبرى للنقي السبكي (٧٦/٩)

(١) نعم قد ضل كثيرون في تقرير مذهب السلف، فالف الشيخ إبراهيم الكوراني "إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف" مدعيا ان السلف أثبتوا المعنى الحقيقي للفظ مع التنزيه.

(٢) انظر: تعليق الشيخ محمد زاهد الكوثري على كتاب الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (ص ٤٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص ٤٢ وما بعدها)

(٣) راجع: دفع شبهة التشبيه لابن الجوزي. وانظر: أساس التقديس للإمام الرازي (٣٣٣)

الظاهر عند الشيخ ابن تيمية رحمه الله

خالف الشيخ ابن تيمية الاصطلاح، وادّعى أن المفهوم من اليد وهو الجارحة ليس هو الظاهر، قال: (فإن ظاهر الكلام هو ما يسبق إلى العقل السليم لمن يفهم بتلك اللغة، ثم قد يكون ظهوره بمجرد الوضع، وقد يكون بسياق الكلام)

فقرر أن الظهور إما بالوضع أو بالسياق، ومعلوم أن السياق لا مدخل له في دلالة الظاهر، بل يحتاج إليه في المجاز والاستعارات. ثم قرر أن ظاهر اليد معنى يليق بذاته وليس هو الجارحة. (١) ومعلوم لدى كل عالم باللغة أن اليد يتبادر منها الجارحة، وأن الواضع وضعها لذلك، وأن التبادر أمانة الحقيقة. (٢)

ظواهر النصوص والخوارج

المتأمل في التاريخ يدرك أن نشأة الخوارج بدأت من سوء الفهم في التعامل مع ظواهر النصوص، وأن مصطلح أهل السنة والجماعة ظهر

(١) انظر: الرسالة المدنية (ص ٣٠ وما بعدها) الرسالة التدمرية (ص ٦٩ وما بعدها)
(٢) معلوم أن الشيخ -رحمه الله- ينكر المجاز والوضع الأول للألفاظ، ويدعي أن الألفاظ عند التبادر لا يفهم منها شيء، بل كل كلمة لا يفهم معناها إلا بالتقييد، ونفى وجود قرائن يتولد عنها مجاز، وذهب إلى أن العرب لما وضعوا الألفاظ الدالة على المعاني المقصودة فرقوا بين ما يضعونه للإنسان من صفات وبين ما يضعونه لله من صفات لاثقة به. وقد ناقش كل هذه الدعاوي الأستاذ الدكتور / عبدالعظيم المطعني في كتابه "المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع عرض وتحليل ونقد". فليراجع. وانظر: الإحسان في مباحث من علوم القرآن ا.د/ إبراهيم عبدالرحمن خليفة رحمه الله تعالى (ص ٢٩٠)

بسبب الرد على المعتزلة المخالفين لظواهر السنة، مما يدل على أن شأن ظواهر النصوص عظيم وخطير ، زاغت بسببه الخوارج الذين حادوا عن منهج الفهم، وفي التدليل على ذلك أقول:

١) التمسك بظواهر النصوص دون البحث عن القران متشبهت الخوارج.

منذ بدء ظهور الفتن من عهد الإمام علي -رضي الله عنه وكرم الله وجهه- وخروج الناس عليه ومرورًا بنشأة المعتزلة إلى يومنا هذا كانت فكرة الوقوف عند ظواهر النصوص والاحتكام إلى المتشابه وعدم رده إلى المحكم تمثلان البذرة الأساسية لنشأة الخوارج، يدل على هذا مناظرة حبر الأمة سيدنا عبد الله بن عباس للخوارج، وكان منها فكرة التحكيم^(١)

(١) في الحديث الطويل: قالوا: أولهن أنه حكّم الرجال في دين الله وقد قال الله: ﴿إِنْ أَلْحَمْتُمْ إِلَّا إِلَهُي﴾ الأنعام: ٥٧ قال: قلت: أما قولكم: حكم الرجال في دين الله، فإن الله تعالى يقول: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ المائدة: ٩٥ إلى قوله: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وقال في المرأة وزوجها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِمْ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ النساء: ٣٥ أنشدكم الله أحكم الرجال في حقن دمائهم وأنفسهم وإصلاح ذات بينهم أحق أم في أرنب ثمنها ربع درهم؟ قالوا: اللهم، بل في حقن دمائهم وإصلاح ذات بينهم ، قال: أخرجت من هذه؟ قالوا: اللهم نعم.... الخ، الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک (١٦٤/٢) رقم (٢٦٥٦)، قال الذهبي: على شرط مسلم.

فموطن الخلل الوقوف عند ظاهر آية سورة الأنعام من قصر الحكم على الله، أزال هذا الظاهر بجمع الآيات التي تتحدث عن القضية، وهو باب جليل من أبواب

ويبين العلامة السعد في أول كتاب «العقائد النسفية» أن قضية ظواهر النصوص كانت سبباً في نشأة المعتزلة التي تعلقت بظواهر النصوص، وتعلقت بالمتشابه ولم ترده إلى المحكم الواضح، فيقول: (ومعظم خلافياته مع الفرق الإسلامية خصوصاً المعتزلة؛ لأنهم أول فرقة أسسوا قواعد الخلاف^(١) لما ورد به ظاهر السنة^(٢) وجرى عليه جماعة الصحابة-رضوان الله عليهم أجمعين- في باب العقائد، وذلك أن رئيسهم واصل بن عطاء اعتزل مجلس الحسن البصري-رحمه الله- يقرر أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت المنزلة بين المنزلتين، فقال الحسن: قد اعتزل عناً، فسموا المعتزلة، وهم سموا أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد، لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي على الله ونفي الصفات القديمة عنه.)

==

فهم اللغة وبلاغتها، جمع الوجوه والنظائر والوقوف على الفروق الخفية، وسيأتي إن شاء الله الإشارة إلى هذا عند تأويل حبر الأمة للكرسي بالعلم.

(١) خصهم بمزيد الخلاف مع أنهم مسبقون بالخارج في المخالفة لا في التأسيس؛ لأن الخوارج لم يؤسسوا قواعد الخلاف.

(٢) المقصود بظاهر السنة الطريقة المحمدية الشاملة للكتاب، فإنهم أول فرقة أسسوا قواعد الخلاف لما ورد به ظاهر الكتاب أيضاً، كما في قولهم بنفي الرؤية المخالف لظاهر قوله تعالى: {وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ (٢٣)} [القيامة: ٢٢، ٢٣] مؤولين له بأن معناه منتظرة نعم ربها، وكما في قولهم بأن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية المخالف لظاهر قوله تعالى: {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} [الصافات:

[٩٦

انظر: شرح الباجوري على العقائد النسفية (ص ٢٩) مخطوط.

ثم ذكر مذهب أهل السنة في التعامل مع القضية، فقال: (واشتغل هو ومن تبعه بإبطال رأي المعتزلة وإثبات ما ورد به السنة ومضى عليه الجماعة، فسموا أهل السنة والجماعة.)^(١)

والعلامة أحمد الصاوي في حاشيته على الجلالين يبين أن من صفات الخوارج التعلق بظواهر الكتاب دون البحث عن القرائن، فيقول عند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ البقرة: ١٢١: تعليقا على قول الجلال: (وَمَن يَكْفُرْ بِهِ أَي: بالكتاب المؤتى بأن يحرفه)، قال: (وذلك كالخوارج الذين يأخذون بظاهرة، ولا يعرفون معانيه، فضلوا وأضلوا، فإن من جملة أبواب الكفر الأخذ بظواهر الكتاب والسنة)^(٢)

والعلامة السنوسي في «مقدماته» يجعل الحمل على الظاهر من غير تفریق بين ما يجوز وما لا يجوز من أصول الكفر والبدع، قال: (والتمسك في عقائد الإيمان بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير تفصيل بين ما يستحيل ظاهرها منها وما لا يستحيل)^(٣)

٢) التعامل مع ظواهر النصوص مهمة الكبار من العلماء

نص العلماء على أن التعامل مع ظاهر النصوص وظيفية العلماء والمجتهدين، وأنهم هم القادرون على البحث في القرائن والدلائل التي بها

(١) انظر: شرح العقائد النسفية (ص ١٢) الموافقات للشاطبي (١٤٩/٥)

(٢) انظر: حاشية الصاوي على الجلالين (٥٧/١)

(٣) انظر: شرح المقدمات السنوسية (ص ١٢٧ وما بعدها).

يكون النص محمولاً على ظاهره أو يؤول بموجب الشواهد لا بالرأي والهوى.

أ) قال الإمام الزركشي (ت: ٧٩٤هـ): ((وكلّ لفظ احتمال معنيين فصاعداً فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعلى العلماء اعتماد الشواهد والدلائل، وليس لهم أن يعتمدوا مجرد رأيهم فيه))^(١)

ب) وقال الإمام السيوطي (ت: ٩١١هـ): (كيف يحلّ لمن لم يتيقن واحداً من العلوم المشترطة التكلم في القرآن وعدتها خمسة عشر أن يتجرأ على الاستدلال بآيات القرآن على حكم من الأحكام أو على أمر من الأمور جاهلاً بطريق الاستدلال عاجزاً عن تحصيل شروطه؟ ومثل هذا هو الذي ورد فيه الحديث: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»^(٢) ، وفي رواية: فقد كفر. والعجب أنه يعمد إلى الاستدلال بآيات مع قطع النظر عن معارضها وعن النظر فيها هل هي مصروفة عن ظاهرها أو لا؟ وقد أوجب أهل الأصول على المجتهد المستدل بآية أو حديث أن يبحث عن المعارض وجوابه وعن الذي استدل به هل معه قرينة تصرفه عن ظاهره؟^(٣)

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١٦٦/٢)

(٢) رواه الترمذي في سننه، والإمام أحمد في مسنده، وفي سننه، وفيه عبد الأعلى الثعلبي ضعيف.

(٣) انظر: الحاوي للفتاوي (١٤٩/٢)

بل بلغ من أهمية القضية أن يقدم عند التعارض الراوي الفقيه العالم باللغة على رواية غيره، وعللوا ذلك كما قال البناني: (لتمييز الراوي الفقيه بين ما يجوز إجراؤه على ظاهره وما لا يجوز بخلاف غيره)^(١)

وفهم أسرار القرآن لا تظهر لمن لم يُحکم التعامل مع ظواهر النص، قال حجة الإسلام الغزالي: (ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يُحکم التفسير الظاهر، فهو كمن يدعي البلوغ إلى صدر البيت قبل مجاوزة الباب أو يدعي فهم مقاصد الأتراك من كلامهم وهو لا يفهم لغة الترك)^(٢)

كل هذه النصوص توضح لك أن التعامل مع ظواهر النصوص وظيفية العلماء الراسخين في العلم، وأن الأمر خطير ليس بالهين، وأنه يجب على العالم جمع النصوص ومعرفة كيفية الترجيح وإزالة التعارض.

٣) منهج العلماء في التعامل مع ظواهر الكتاب والسنة

وقرر العلماء:

١- أن النصوص على ظاهرها ما لم تدفعها القرائن. قال العلامة السعد: (((والنصوص) من الكتاب والسنة تحمل (على ظواهرها) ما لم يصرف عنها دليل قطعي كما في الآيات التي يشعر ظواهرها بالجهة والجسمية ونحو ذلك)^(٣)

(١) انظر: حاشية البناني على المحلي (٥٦٠/٢)

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (٥٢٦/٣)

(٣) انظر: شرح العقائد النسفية (ص ١٤٨)

٢- ويجب العمل بالذي ظهر منه ما لم يصرف عنه إلى غيره بدليل^(١)

المطلب الثالث: وظيفة اللغة مع الأسماء والصفات الإلهية

أ) ظواهر النصوص هي اللبنة الأولى في فهم بلاغة القرآن الكريم .

ظهر مما سبق في المطلبين السابقين خطورة التعامل مع المعاني والصفات الإلهية وظواهر النصوص، فهو بابٌ عظيم لا يلجه إلا العلماء بصنعة التفسير. أقرر هنا أن تفاوت التعبير عن المعنى وضوحاً وخفياً إنما يكون بالمجاز لا بالحقيقة، فعلم البيان يقوم على إيراد المعنى بطرق مختلفة، وهذا لا يحصل ولا يتم إلا بالأساليب المجازية التي تدور حول المجاز المرسل والاستعارة والكناية، أما الحقيقة فإنها وضعت لشيء بعينه، فلا تفاوت فيها، والله دَرَّ العلامة السعد التفتازاني حيث قال: (والمقصود الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز؛ إذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة)^(٢)

فمعرفة ظواهر النصوص هي الخطوة الأولى في تحليل كل صورة من صور البيان؛ لأنها هي الخطوط الأولى التي تتكون منها هذه الصور. وكم من أناسٍ تعاملوا مع القرآن الكريم مكتفين بظواهر النصوص فأفسدوا المعنى ولم يقفوا على مواطن الشرف والجمال في التعبير القرآني.

وأشار إلى هذه الآفة علامة البلاغة الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) في «دلّله»، فيقول: (ومن عادة قومٍ ممن يتعاطى التفسير

(١) انظر: حاشية ابن عابدين على شرح إفاضة الأنوار (ص ٨٨)

(٢) انظر: شروح التلخيص (٢/٤)

بغير علمٍ أن يتوهّموا أبدأً في الألفاظ الموضوعية على المجاز والتمثيل،
أنها على ظواهرها، فُيُفسدوا المعنى بذلك، ويُبطلوا الغرض، ويمنعوا
أنفسهم والسامع منهم العلم بموضع البلاغة، ومكان الشرف. وناهيك بهم
إذا هم أخذوا في نكر الوجوه، وجعلوا يُكثرون في غير طائل، هناك ترى ما
شئت من باب جهلٍ قد فتحوه، وزند^(١) ضلالةٍ قد قدحوا به، ونسأل الله
تعالى العصمة والتوفيق.^(٢)

ب) المجاز هو الأكثر في الاستعمال، والعدول عن الحقيقة إلى المجاز بلاغة

* قرر العلامة ابن فارس (٣٩٥ هـ) أن أكثر الكلام يجري على الحقيقة^(٣)
خلافًا لابن جنبي في «الخصائص» قال: (وطريق ذلك أن هذه اللغة
أكثرها جارٍ على المجاز)^(٤) وأيده بعض العلماء.

(١) الزند يقدح به النار . انظر: المصباح المنير مادة زند.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز (ص ٣٠٥)

(٣) قال: (فالحقيقة: الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم
فيه ولا تأخير، كقول القائل: "أحمدُ الله على نعمه وإحسانه". وهذا أكثر الكلام.)
انظر: الصحابي لابن فارس (ص ٣٢١)

ونقل هذا الكلام العلامة السيوطي في المزهرة (٢٥٠/١) راجع: البلغة إلى أصول اللغة
محمد صديق خان القنوجي (ص ١١٦)

(٤) قالوا: أكثر كلام الفصحاء نظماً ونثراً - تشبيهات واستعارات للمدح والذم، وكنيات،
وإسناد قول، وفعل إلى من لا يصح أن يكون فاعلاً له كالحیوانات، والدهر،
والأطلال والدمن، وما أشبهها، وكل بذلك مجاز.

والذي يظهر لي كلام العلامة ابن جنبي، نعم أنت بين علمين كبيرين أُلِّفَا في فقه اللغة لكن البلاغة والاستعمال العربي يجري في غالبه على استعمال الاستعارات والكنائيات كما سيأتيك بعد قليل من كلام العلامة الجرجاني.

* ويُعدّل عن الحقيقة إلى الاستعارة والكنائية بغرض الاتساع والمبالغة، وجرياً على أساليب العرب في تقريرهم للمعاني. والمجاز بأنواعه بلاغة يحتاج إلى إعمال الفكر والعقل للوقوف على مواضع الشرف والحسن في الكلام. قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني: (وأول ذلك وأولاه، وأحقّه بأن يستوفيه النظر ويتقّصاه، القول على «التشبيه» و «التمثيل» و «الاستعارة»، فإن هذه أصول كبيرة، كأنّ جلّ محاسن الكلام إن لم نقل: كلّها، متفرّعة عنها، وراجعة إليها، وكأنّها أقطاب تدور عليها المعاني في متصرّفاتهما، وأقطار تحيط بها من جهاتها)^(١)

==
انظر: الخصائص (٢٥٠/٣) نهاية الوصول في دراية الأصول المؤلف: صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي (٧١٥ هـ) (٣٦٩/٢)، وله أيضاً الفائق في أصول الفقه (٩٨/١) حاشية البناني على المحلي (٤٨٩/١) وما بعدها الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز (ص ٤٤)
(١) انظر: أسرار البلاغة (ص ٢٧)

نعم جُلّ المعاني راجعة إليها، وهي أقطاب وأقطار تدور عليها المعاني وتحيط بها، والعمل معها في استخراج المعنى يعتمد على الفكر لا على الألفاظ اللغوية. (١)

بل ويقرر ا.د/ محمد أبو موسى أخذاً من كلام الشيخ عبد القاهر أن دلالة أحوال اللفظ أوفر في البيان من دلالة الألفاظ، فدقائق معاني الكلام التي بلا شك دقائق معاني نفوس المتكلمين لا تعبر عنها ألفاظ اللغة وحدها، أعني متون الألفاظ، وإنما تعبر عنها أحوال هذه الكلمات من حذفٍ وتقديم وتعريف... الخ، وأن حظ هذه الأحوال في الإبانة عن معاني القلوب وما يختلج في الصدور أوفر بكثير من حظوظ متون الألفاظ... (٢)

ومن هذا المنطلق استقرت منهج العلماء في التعامل مع الصفات الخبرية، ووقفت على مكانم الخطأ في التعامل مع النص القرآني في إبراز معاني الصفات الإلهية، في النقاط الآتية:

١) الوقوف عند ظاهر المعنى اللغوي وإهمال القرائن الصارفة.

من أسباب الخطأ في فهم النصوص الواردة في تقرير المعاني الإلهية: أن تشتغل بظاهر اللفظ عن الغرض والمعنى الذي سيق له الكلام. وفي مثل هذا المقام يجب أن يُصحح اللفظ على المعنى ولا يصحح المعنى على اللفظ. (٣)

(١) انظر: دلائل الإعجاز (ص ٢٦٧)، المسكوت عنه في التراث البلاغي د/ محمد أبو موسى (ص ٤٩٦)

(٢) المسكوت عنه في التراث البلاغي د/ محمد أبو موسى (ص ٤٦٨)

(٣) انظر: حاشية القطب على الكشاف ص ٩٧، مخطوط

فالعقل والسياق يتدخلان في تقرير المعنى، فالنظر إلى ظاهر اللفظ فقط يُخل بالوقوف على المعنى؛ لقصوره عن تصوير المعاني الإلهية، ولهذا قال ابن التمجيد معلقاً على كلام البيضاوي في حمل قوله تعالى: (وسع كرسيه السموات والأرض) على الاستعارة التمثيلية^(١): (قَالُوا: إِنَّ هَذَا كُلَّهُ نَظَرٌ مِنَ الْمَعْنَى إِلَى اللَّفْظِ لَا مِنَ اللَّفْظِ إِلَى الْمَعْنَى، وَالْوَاجِبُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ اللَّفْظَ يَصِحُّ عَلَى الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى لَا يَصِحُّ عَلَى اللَّفْظِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ أَوْلَى فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ؛ فَإِنَّ سَاعِدَهُ اللَّفْظُ وَإِلَّا أَوْلَى بِتَأْوِيلِهِ صَحِيحٌ يَطَابِقُهُ الشَّرْعُ)^(٢)

وأذكر أمثلة من كتب العلماء المحققين؛ لتتضح الفكرة:

(١) لاستعارة التمثيلية هي أن يشبه إحدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعي أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها، فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال على صورة المشبه بها، والصورة المنتزعة هي الهيئة الحاصلة من إحضار معاني أجزاء العبارة في الذهن، وملاحظة نسب بعضها إلى بعض بحيث تُكسى لباس الوحدة، والانتزاع من متعدد شرط في كل من المشبه والمشبه به ووجه الشبه باتفاق، وأما اللفظ المستعار فهل يشترط فيه التعدد أيضاً أو لا يشترط ذلك، بل يكفي أن يعبر عن تلك الهيئة بعد انتزاعها بلفظ مفرد يدل عليها إجمالاً؟ ذهب إلى الثاني العلامة السعد وفرع عليه جواز اجتماع التبعية والتمثيلية وخالفه السيد، وانتصر العلماء للعلامة السعد، وألف في هذا الشوكاني "الطود المنيف في ترجيح ما قاله السعد على ما قاله الشريف من اجتماع الاستعارة التمثيلية والتبعية في قوله تعالى: ﴿وَأَلَيْكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾.

انظر: الرسالة البيانية (ص ٢٧٥)، وحاشية الخضري على شرح الملوي (ص ٨١).

(٢) انظر: حاشية ابن التمجيد (٣٨٩/٥)

(١) قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ الزمر: ٦٧ صدر الآية يشير إلى غرضها ومحصول معناها، وهو أن الناس ما عظموا الله حق تعظيمه في معرفة شأنه وعزته وواسع قدرته، فحاصل المعنى على القدرة، وفهم العلماء من القبضة والطي أنها على سبيل الاستعارة، والمعنى فمَثَلُ الأرض في تصرفها تحت أمر الله وقدرته، وأنه لا يشدَّ شيء مما فيها من سلطانه عزَّ وجلَّ، مثل الشيء يكون في قبضة الآخذ له منَّا والجامع يده عليه. (١) فانقل من جملة الكلام وسياقه إلى فهم القبضة والطي واليمين، ومن ثم لا يصح أن نحملها على معنى حقيقي أو مجازي؛ لأن المعنى يقرر بمعونة السباق والدلائل، وأشار إلى هذا الشيخ عبدالقاهر الجرجاني، قال العلامة السعد عن هذا الأسلوب: (وهو بابٌ جليلٌ في علم البيان، عليه يحمل كثيرٌ من متشابهات القرآن.) (٢)

(٢) قال الإمام النووي في شرح قوله صلى الله عليه وسلم: (وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبر في جنة عدن) قال العلماء: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يخاطب العرب بما يفهمونه ويقرب الكلام إلى أفهامهم ويستعمل الاستعارة وغيرها من أنواع

(١) انظر: اسرار البلاغة (ص ٣٥٩) الدسوقي على السعد على المختصر (١٤٣/٤)

(٢) راجع: اسرار البلاغة للجرجاني (ص ٣٥٩) حاشية السعد على الكشاف (ص ٣٢٠)

(وما بعدها)

المجاز؛ ليقرب متناولها، فعبر صلى الله عليه وسلم عن زوال المانع ورفعته عن الأبصار بإزالة الرداء) (١)

يقرر الإمام النووي أن المعنى والغرض الذي سيق له الكلام هو بيان زوال المانع ورفعته عن الأبصار بإزالة الرداء، استخدمت معه هذه الجملة المجازية لتقرب المعنى إلى الأذهان، وليس ثمة رداء ولا شيء.

ومما يؤكد هذا التأويل ويقرره النصوص الواردة في إثبات الكبرياء لله، وذمه في غيره تعالى، والتأويل الذي ينطق بموافقته نص آخر أولى بالصواب.

(٣) وهذا مثال آخر للشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٨٧٩هـ) يقرر هذا المعنى أن النظر إلى المعنى أولاً ثم البحث في اللغة عما يناسب تقرير هذا المعنى، والإشكال يأتي من إهمال القرائن التي تجعل المفسر لا يقف على المعنى.

وفي هذا يقول عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَكَفَّ أَيْدِي النَّاسِ عَنْكُمْ﴾^٢ الفتحة: ٢٠: (والكف: منع الفاعل من فعل أراده أو شرع فيه، وهو مشتق من اسم الكف التي هي اليد؛ لأن أصل المنع أن يكون دفعا باليد، ويقال: كف يده عن كذا، إذا منعه من تناوله بيده. وأطلق الكف هنا مجازاً على الصرف، أي: قدر الله كف أيدي الناس عنكم بأن أوجد أسباب صرفهم عن أن يتناولوكم بضر سواء نوهه أو لم ينوهه، وإطلاق الفعل على تقديره كثير في القرآن حين لا يكون للتعبير عن المعاني الإلهية فعل مناسب له في كلام العرب، فإن اللغة بينت على متعارف الناس مخاطباتهم وطرأت معظم

(١) راجع: شرح الإمام النووي على مسلم (١٦/٣)

المعاني الإلهية بمجيء القرآن، فتعبر عن الشأن الإلهي بأقرب الأفعال

إلى معناه^(١)

يعني أنه بعد فهم المعنى والمرام نحمل اللفظ على معنى يناسب المقصد، ولا نقف على ظاهر ما يدل عليه اللفظ بما يناقض المعنى.

الرمز إلى المعنى في البيان القرآني

وبهذا تفهم أن البيان القرآني يعتمد كثيراً في تقرير بعض المعاني الإلهية التي تعجز اللغة عن تصويرها على الرمز، والتعبير بلسان الحال عن لسان المقال، وإبراز المعاني المعقولة في صورة محسوسة، وأن هذا من أساليب البلاغة، والغفلة عن هذا يؤدي إلى الجهل بمعاني القرآن.

يقول الإمام الغزالي: (الخامس^(٢)): أن يعبر بلسان المقال عن لسان الحال، فالقاصر الفهم يقف على الظاهر ويعتقده نطقاً، والبصير بالحقائق يدرك السر فيه..، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْوَأَ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أُنْتِي طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ فصلت: ١١ فالبليد يفتقر في فهمه إلى أن يقدر لهما حياة وعقلاً وفهماً للخطاب وخطاباً هو صوت وحرف تسمعه السماء والأرض، فتجيبان بحرف وصوت وتقولان: أتينا طائعين،

(١) انظر: التحرير والتنوير (٢٦ / ١٧٨)

(٢) من الأشياء التي يختص بدركها المقربون.

والبصير يعلم أن ذلك لسان الحال، وأنه إنباءً عن كونهما مسخرتين بالضرورة ومضطرتين إلى التسخير^(١) (٢) ومن هذا:

(١) ما رواه الإمام مسلم بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله خلق الخلق، حتى إذا فرغ منهم قامت الرحم فقالت: هذا مقام العائذ من القطيعة. قال: نعم. أما ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك»^(٣)

ومعلوم أنه لا يوجد مخلوق اسمه الرحم يتكلم، بل الحديث تصويرٌ رمزي لمكانة الرحم وعظم قطيعتها. قال القاضي عياض: (اعلم أن الرحم التي تُوصل وتقطع ويتوجه فيها البر والإثم إنما هي معنى من المعاني، وليست بجسم، وإنما هي القرابة والنسب واتصال مخصوص تجمعهم رحم والدة، فسمى ذلك الاتصال بها. والمعاني لا توصف بقيام ولا كلام ولا يصح منها، وذكر مقامها وتعلقها هنا ضرب مثل وحسن استعارة على مجازة كلام العرب لتعظيم شأن حقها، وصلة المتصفين بها المتواصلين بسببها، وعظم إثم مقاطعتهم وعقوقهم..)^(٤)

(١) وهذا ما رجحه المفسرون أن الكلام على سبيل التمثيل، ولا أمر ولا مأمور. وهو جار على أساليب اللغة في إجراء ما يجري من غير ابن آدم مجراه في الإخبار عنه.

راجع تفسير البيضاوي وأبي السعود، الصاحبى لابن فارس (ص ٤١٩)

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (١/١٨٧)

(٣) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها.

(٤) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/١٩)

٢) ويستؤنس لهذا أيضاً بما روي عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: " لما خلق الله العقل قال له: أقبل فأقبل، ثم قال له: أدبر فأدبر، قال: وعزتي ما خلقت خلقاً أعجب إلي منك، بك أعطي وبك الثواب، وعليك العقاب" (١)

فهذا الحديث تصوير رمزي لبيان مكانة العقل بين الموجودات، وأنه أسبقها في الخلق والإيجاد وأشرفها في الفضل عند الله، وأن سلطانه فوق سلطان كل مخلوق، وأنه في جميع حالاته النورانية في إشراقه الروحاني العلوي أو كشفه عن أسرار العالم المادي هو أكرم على الله من كل مخلوق. (٢)

**

٢) إهمال السياق لأجل اللفظ. (٣)

من الدلالات المهمة في عملية التفسير دلالة «السياق»، فلا يكفي المفسر أن يحيط بعلوم اللغة دون معرفة دلالة السياق لما له من أثر مهم في التعرف على مراد الله عز وجل.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير والأوسط، والبيهقي في شعب الإيمان، وقال: هذا من قول الحسن وغيره مشهور، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد غير قوي.

(٢) انظر: حرية الفكر في الإسلام د/ محمد الصادق عرجون (ص ٣٦)

(٣) قال العلامة العطار: (وَقَرِينَةُ السِّيَاقِ هِيَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ لَاحِقِ الْكَلَامِ الدَّالِّ عَلَى خُصُوصِ الْمُقْصُودِ أَوْ سَابِقِهِ، وَأَمَّا قَرِينَةُ السِّيَاقِ بِالنِّبَاءِ الْمُؤَخَّذَةِ فَهِيَ: دَلَالَةُ التَّرْكِيبِ عَلَى مَعْنَى يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ مَعَ اخْتِمَالِ إِزَادَةِ غَيْرِهِ) انظر: حاشية العطار على المحلي (٣٠/١)، البناني على المحلي ٣٦/١

يقول الإمام الشافعي عن أهمية معرفة السياق: (فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تُعَرِّف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها.. وظاهراً يُعَرِّف في سياقه أنه يُراد به غير ظاهره، وتَبَدُّئ الشيء من كلامها يُبَيِّنُ أوَّلَ لفظها فيه عن آخره. وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله.)^(١)

وللعامة الدهلوي كلمة مهمة في هذا الصدد، يقول: ((ولابد للمفسر العادل أن ينظر إلى شرح الغريب نظرتين ويزنه وزناً علمياً مرتين، مرة في استعمالات العرب حتى يعرف أي وجه من وجوهها أقوى وأرجح، ومرة ثانية في مناسبة السابق واللاحق بعد إحكام مقدمات هذا العلم، وتتبع موارد الاستعمال، والفحص عن الآثار، حتى يعلم أي صورة من صورها أولى وأنسب.)^(٢)

ومثال هذا قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ البقرة: ٢١٠: انظر إلى اجتهاد العلماء في سياق الآية ما قبل وما بعد للوقوف على مراد الله تعالى، فاتفقوا أولاً على استحالة الإتيان في حقه تعالى، ثم اختلفوا في تقرير المعنى حسب تأملهم في السياق:

١) منهم أمعن النظر في سياق الآية، فقرر أن المعنى على مجيء الأمر بالعذاب؛ لأمر:

(١) انظر: الرسالة للإمام الشافعي (ص ٥٠)

(٢) انظر: الفوز الكبير في أصول التفسير (ص ١١١)

أ)التعبير بالظرفية (في ظلل من الغمام) الذي هو مظنة الرحمة، فإذا نزل منه العذاب كان أفضح.

ب)قوله تعالى: { وَقَضِيَ الْأَمْرُ وَاللَّهُ تَرْجَعُ الْأُمُورُ } [البقرة: ٢١٠] يؤكدان ويقرران أن هذا العذاب لا يمكن تلافيه. قرر هذا إمام الحرمين الجويني في « الإرشاد » ، والراغب الأصفهاني في « التفسير » وجمهور المفسرين. (١)

(١) يقول العلامة الراغب الأصفهاني: (قد تصور بعض الناس ما لا يليق بصفات الله تعالى في لفظ المجيء والإتيان الذي وصف الله - عز وجل به بنفسه في هذه الآية وفي قوله: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢١٠] وقوله: ﴿ فَأَنذَرْتَهُمْ اللَّهَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ [الحشر: ٢] ... وذلك لأمرين: أحدهما: لقصورهم عن معرفة البارئ عز وجل. والثاني: لضيق مجالهم في مجاري الألفاظ ومجازها. وليس يقال: الإتيان والمجيء لانتقال الحي المتحرك من مكان إلى مكان فقط، بل قد يقال: لقصد القاصد بعنايته أمراً يستصلحه كقوله: أتيت المروة من بابها. ويقال أيضاً لاستيفاء فعل يتولاه، كقولك: أتيت على ما في الكتاب. وقد يقال أيضاً لفعل يفعله على يد من يستكفيه، كقولك: إن الأمير ناحية كذا بجيش عظيم... فلما أراد الله تعالى أن يبين العذاب الذي لا غاية وراءه جعله منسوباً إلى نفسه وإتياناً له، وعلى هذا النحو جعل كل ما يستعظمه فعلاً له نحو: خلق آدم بيده ، ، وعلى هذا قوله: ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣] إلى أن يقول - وهو محل الشاهد-: (وقوله: (وقضي الأمر) تتبهاً أنه حينئذ لا يمكن تلافيه، وأكد ذلك بقوله: (واللّٰه تَرْجَعُ الْأُمُورُ)) انظر: تفسير الراغب الأصفهاني (١/٤٣٤) شرح الإرشاد لتقي الدين المقترح (ص٤٨٦) الشامل في أصول الدين لإمام الحرمين الجويني (ص٥٤٨)

٢) ومنهم من نظر إلى المقام وسبب نزول الآيات قبلها، فوجد أن الخطاب في قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً } [البقرة: ٢٠٨] لليهود^(١)، وهم مجسمة، فيكون الاستفهام في الآية إنكاراً عليهم، ونسبة الإتيان إلى الله حقيقة على حسب زعمهم، وذهب إلى هذا الإمام الرازي^(٢).

فالسباق والمقام – كما ترى – عاملان مهمان في فهم المعنى، ولا يمكن الوقوف عليه بظاهر الألفاظ.

٣) إهمال حكم العقل الصريح القطعي لأجل الظاهر.

لا يمكن أن يتعارض حكم العقل بوجوب شيء أو استحالته أو جوازه مع نص الشرع القطعي، والمقصود بحكم العقل صريحه لا أوهامه، فما أوجبه صريح العقل لا يمنعه نص الشرع، وهذه قضية لا يخالف فيها أحد، فالنص الذي يشهد له صريح العقل حكم في غاية الوثاقة كما في « شرح المواقف »^(٣)

وحكم العقل بالوجوب أو الجواز أو الاستحالة هو القاعدة التي تتفرع عنه قواعد الدين، قال إمام الحرمين الجويني عن هذه الأحكام: (فهذه

(١) راجع: العجائب في بيان الأسباب لابن حجر العسقلاني (١٣٥/١)

(٢) انظر: مفاتيح الغيب (٣٦٠/٥)

(٣) المراد بصريح العقل خالصه، أي: الخالص من شائبة الوهم والعادات. انظر: شرح

المواقف (٥٢/١)

مقدمات لا يتمارى فيها غير ذاهل عن سنن الرشاد، وجميع قواعد الدين
تنشعب عن هذه القضايا العقلية^(١)

دليل العدول عن الظاهر

قد يكون الحاكم في العدول عن الظاهر اللغوة أو الشرع أو العقل أو
العادة^(٢)، فقد يعدل عنه إلى المجاز؛ لكونه أوقع في النفس من الحقيقة،
وقد يكون الحاكم العقل؛ لكون الحمل على الظاهر معنى تأباه العقول.

يقول الإمام الغزالي: (القسم الثالث^(٣)): أن يكون الشيء بحيث لو ذكر
صريحاً لفهم ولم يكن فيه ضرر، ولكن يُكنى عنه على سبيل الاستعارة
والرمز؛ ليكون وقعته في قلب المستمع أغلب وله مصلحة في أن يعظم
وقت ذلك الأمر في قلبه...

وإنما يعرف أن هذا السر على خلاف الظاهر إما بدليل عقلي أو شرعي،
أما العقلي فأن يكون حمله على الظاهر غير ممكن، كقوله ﷺ: قلب
المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن^(٤)، إذ لو فتشنا عن قلوب
المؤمنين لم نجد فيها أصابع، فعلم أنها كناية عن القدرة التي هي سر

(١) راجع: هوامش على العقيدة النظامية ا.د/ عبدالفضيل القوصي (ص ٥٨)

(٢) راجع: المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع ا.د/ عبد العظيم المطعني
(٧٨٠/٢)

(٣) من الأشياء التي يختص بدركها المقربون

(٤) صحيح: أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى

القلوب كيف شاء

الأصابع وروحها الخفي، وكنى بالأصابع عن القدرة؛ لأن ذلك أعظم وقعاً في تفهم تمام الاقتدار. (١)

ومن هذا القبيل في كنيته عن الاقتدار قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ النحل: ٤٠. فإن ظاهره ممتنع إذ قوله: (كن) إن كان خطاباً للشيء قبل وجوده فهو محال؛ إذ المعدوم لا يفهم الخطاب حتى يمثل، وإن كان بعد الوجود فهو مستغن عن التكوين... (٢)

التأويل ضرورة في بعض النصوص باتفاق العقلاء

يقول الإمام الرازي في «أساس التقديس»: (في بيان أن جميع فرق الإسلام مقرون بأنه لا بد من التأويل في بعض ظواهر القرآن والأخبار. أما في القرآن فبيانه من وجوه:

الأول: وهو أنه ورد في القرآن ذكر الوجه، وذكر العين، وذكر الجنب الواحد، وذكر الأيدي، وذكر الساق الواحدة. فلو أخذنا بالظاهر يلزمنا إثبات شخص واحد، وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة، وله جنب واحد وعليه أيد كثيرة، وله ساق واحدة ولا نرى في الدنيا شخصاً أقبح صورة من هذه الصورة المتخلية، ولا أعتقد أن عاقلاً يرضى بأن يصف ربه بهذه الصفة... إلى أن قال: فهذه وأمثالها من الأمور التي لا بد لكل عاقل من الاعتراف بحملها على التأويل... (٣)

(١) انظر: شرح المواقيف (١١٣/٨)، أساس التقديس للإمام الرازي (ص ١٦٠)

(٢) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١/١٧٦ إلى ١٧٨ بتصرف)

(٣) انظر: أساس التقديس (ص ١٥٥)

فضرورة العقل لها مدخل في صرف بعض الألفاظ عن معانيها وحملها على معنى يليق بذات الله تعالى وكماله. وقال السنوسي في «الكبرى»: (وأما ما استحال ظاهره نحو: ﴿عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ طه: ٥ فإننا نصرفه عن ظاهره اتفاقاً^(١)، ثم إن كان له تأويل واحد تعين الحمل عليه، وإلا وجب التفويض مع التنزيه خلافاً لإمام الحرمين^(٢))^(٣)

المنهج في التعامل مع تعارض البراهين العقلية بالظواهر النقلية

والحاصل أن الحكم العقلي القطعي مقدم على النقلية الظني عند التعارض، ومعنى التقديم كما قال العلامة الجرجاني أن يؤول الدليل النقلية إلى معنى آخر^(٤) مثاله قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ طه: ٥ فإنه يدل على الجلوس، وقد عارضه الدليل العقلي الدال على استحالة الجلوس في حقه -تعالى-، فيؤول الاستواء بالاستيلاء أو يجعل الجلوس على العرش كناية عن الملك، وإنما قدم المعارض العقلي على الدليل النقلية؛ إذ لا يمكن العمل بهما بأن يحكم بثبوت مقتضى كل منهما؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين^(٥)، ولا بنقيضهما بأن يحكم بانتفاء مقتضى كل منهما؛

(١) قال المحشي: أي: من السلف والخلف.

(٢) أي: فإنه يعين الحمل على واحد منها؛ ليندفع الالتباس والاشتباه على العوام.

(٣) انظر: حواش على شرح الكبرى للسنوسي (ص ٥٠٢)

(٤) فإن لم يقبل التأويل كان من أمارة وضعه كما قال ابن حجر في النزهة (ص ٨٦)

(٥) التناقض وهو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما كذب الأخرى من أحكام القضية، فمن الأحكام الهامة التي سجلها علم المنطق استحالة الجمع بين النقيضين، فلا يجتمعان ولا يرتفعان. أما المنطق الوضعي فلا يرى هذا، وكتب الأستاذ زكي نجيب محمود (خرافة الميتافيزيقا) ذكر أن هذا القانون ==

لاستلزامه ارتفاع النقيضين، وتقديم النقل على العقل بأن يحكم بثبوت ما يقتضيه الدليل النقلى دون ما يقتضيه الدليل العقلي إبطال للأصل بالفرع... الخ) (١)

وقرر هذا الإمام الغزالي أنه لا يكذب صريح المعقول، وأن العلماء الراسخين قادرين على التلفيق بينهما بتأويلات قريبة، وتبقى دائرة تتعارض فيها الاحتمالات، فعندئذ لا بد من التوقف وعدم الطمع في معرفته مع عدم تكذيب العقل، وعدم الجزم بمراد الله تعالى. (٢)

==

ما هو الا مواضعة واصطلاح اصطلاح الناس عليه، ولو اصطاحوا على أن النقيضين يجتمعان لساغ ذلك، وصلح عليه تكبيرهم، واستدل بأقوال بعض الفلاسفة الأوربيين، ورد عليه الشيخ محمد عرفة في مجلة رسالة الإسلام عدد (٢٥-٢٨) وبين أن قانون التناقض ليس من اختراع أرسطو، بل هو من مسلمات العقول، ومن موافقات الفطر الإنسانية القويمة، وترتب على هدم هذا القانون مسائل في الحداثة، مثل القول بالنسبية... الخ.

يراجع: مجلة رسالة الإسلام عدد (٢٥) ص ٢٠- من حصاد الفكر والثقافة بحوث ومقالات الشيخ محمد عرفة.

(١) انظر: شرح المواقف (١/٥٤)

(٢) ولالإمام الرازي في «أساس التقديس» تفصيل دقيق في هذا، قال -رحمه الله-:

(اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية

يشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

١- إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين، وهو محال.

٢- وإما أن يبطلها فيلزم تكذيب النقيضين، وهو محال.

==

ولإمام الغزالي في «الاقتصاد» مناقشة ماتعة في فهم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] بين قرار العقل وصلاحيه اللفظ، وأن ما يجيزه العقل ويصلح له اللفظ هو التفسير المقبول، فإذا تعاندا رُد التفسير. (١)

وهنا سؤال

هل في اعتبار حكم صريح العقل رجوعاً إلى مذهب المعتزلة في التحسين والتقبيح العقلي؟

==
٣- وإما أن نصدق الظواهر النقلية ونكذب الظواهر العقلية، وذلك باطل؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته..

٤- ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهماً، غير مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة. فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً، وأنه باطل، ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال: إنها غير صحيحة، أو يقال: إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها، ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم نجوز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله -تعالى-، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات، وبالله التوفيق.

انظر: قانون التأويل ضمن رسائله ص ٦٢٦ وما بعدها، أساس التقديس (ص ٣١٥ وما بعدها)

(١) راجع: الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٢٧٠)

أورد بعض العلماء هذا الإيراد على المنهج الذي قرره العلماء سابقاً، وهو في الحقيقة كلامٌ غير دقيق؛ لما يلي:

(١) اتفق أهل السنة والمعتزلة على أنه لا حاكم إلا الله، واختلفوا هل العقل معرفٌ وكاشفٌ لبعض الأحكام؟ ذهب السادة الأشاعرة إلى أنه فيما يتعلق بترتيب الثواب والعقاب آجلاً والمدح والذم عاجلاً فالحاكم والكاشف هو الشرع فقط خلافاً للمعتزلة، حيث قالوا: لا يتوقف على الشرع، ومحل القضية علم الكلام والأصول.^(١)

وفي هذه القضية لم نذهب إلى العقل ولم نجعله كاشفاً عن الحكم البتة، بل اعتبرنا مقرراته القطعية في فهم دلالات النص، وفرق بين المقامين.

(٢) أننا وفقنا بين حكم العقل القطعي والنص الظني بما تسمح به قوانين اللغة، وإذا تعسر علينا توقفنا، بخلاف صنيع المعتزلي الذي تعسف في التأويل من أجل ما يراه معارضاً للعقل. فتأمل.

رفع إشكال

قال العلامة التاج السبكي في جمع الجوامع بشرح المحلي عليه: ((وما صح في الكتاب والسنة من الصفات نعتقد ظاهر المعنى) منه (ونزله عند سماع المشكل) منه كما في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾

(١) هذا محل النزاع بيننا وبين المعتزلة، وهناك إطلاقان محل وفاق أن الحاكم فيهما العقل.

راجع: العطار على المحلي (٨٠/١) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٢٥/١)

طه: ٥) (١) قد يقول قائل: فإنه قرر الحمل على الظاهر مع التنزيه، فلماذا تنكر علينا؟

قلت: المقصود بالظاهر هنا الظاهر الذي لا يوهم التجسيم، فليس كل ظاهر يلزم من الحمل عليه التجسيم، ومن أجل هذا حملنا رؤية الله في الآخرة على حقيقتها؛ لعدم التسليم بلوازم الرؤية البصرية. (٢)

وقيد العلامة العطار العبارة فقال: ((قوله: ونزّهه عند سماع المشكل) مخصص لما قبله أي: نعتقد ظاهر المعنى إلا أن يكون مشكلاً فنزّهه عنه).

(١) انظر: العطار على المحلي (٤٦١/٢)

(٢) قام الإجماع قبل المعتزلة على وقوع رؤية الله في الآخرة، وعلى أن الآيات الواردة في ذلك محمولة على ظواهرها، ونفينا ما أورده المعتزلة من أن الرؤية مشروطة بكون المرئي في مكان وجهة.

انظر: شرح العقائد النسفية (ص ٩٤)

٤) القياس مع الفارق^(١)

من الأخطاء المنهجية في التعامل مع الصفات الخبرية الحمل على الظاهر مع نفي التشبيه والتجسيم، ويذكرون قياسًا خاطئًا، حيث يقيسون ثبوت اليد والعين والوجه... الخ على العلم والقدرة^(٢)، ويقولون: شيء لا كالأشياء، وجسم لا كالأجسام، وصورة لا كالصور.

وهذا قياس مع الفارق حيث إن هذه العبارات توهم بظاهرها ما لا يليق من التشبيه والتجسيم بخلاف حمل العلم والقدرة على حقائقها. فاليد والصورة والجسم ونحوها أبعاض توهم كونه تعالى قابلاً للتبعض؛ بسبب وضعها للخلق بخلاف العلم والقدرة، فإن حدث فيها اشتراك في الاسم فالعقل يدرك الفارق بين علم الله وعلم البشر. وإليك هذا النقل النفيس للقاضي عياض تعليقاً على شرح مسلم: (قوله آخر الحديث: " فإن الله خلق آدم على صورته "

(١) من الطرق الدالة على كون الوصف علة: إلغاء الفارق وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما في المؤثر. كإلحاق الأمة بالعبد في السرية الثابتة بحديث الصحيحين «من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق عليه ما عتق»، فالفارق بين الأمة والعبد الأنوثة، ولا تأثير لها في منع السرية فتثبت السرية فيها لما شاركت فيه العبد. فإذا ثبت الفارق بين الفرع والأصل لم يصح القياس.

انظر: حاشية العطار على المحلي (٣٣٨/٢)

(٢) راجع: الرسالة المدنية للشيخ ابن تيمية (ص ٣١ وما بعدها)

واعلم أن هذا الحديث غلط فيه ابن قتيبة وأجراه على ظاهره^(١)، وقال: فإن الله سبحانه له صور لا كالصور، وأجرى الحديث على ظاهره، والذي قال لا يخفى فساده؛ لأن الصورة تفيد التركيب، وكل مركب محدث، والباري - سبحانه وتعالى - ليس بمحدث فليس بمركب، وما ليس بمركب فليس بمصور، وهذا من جنس قول المبتدعة: إن الباري - جلّ وعزّ - جسم لا كالأجسام، لما رأوا أهل السنة قالوا: شيء لا كالأشياء... فقالوا: جسم لا كالأجسام. وقال ابن قتيبة: صورة لا كالصور.

والفرق بين ما قلناه وما قالوه: أن لفظه " شيء " لا تفيد الحدوث ولا تتضمن ما يقتضيه، وقولنا: جسم وصورة يتضمن التأليف والتركيب، وذلك دليل الحدوث.^(٢)

وهناك من غالى ونفى العلم عن الله؛ لأنه مما يتصف به البشر، ولم يفرق بين الاشتراك في الاسم والاشتراك في المعنى، والممنوع هو الثاني دون الأول، وهم المعطلة. فالعلم مما ورد وصف الخالق به والمخلوق، مع أنه ليس بمشترك بينهما في المعنى؛ لأن علم الله حضوري، وعلم المخلوق حصولي^(٣).^(٤)

(١) في كتاب تأويل مختلف الحديث، وله كتاب الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة فيه أغاليط حاد بها عن منهج السلف والخلف.

(٢) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨٧/٨) شرح الإرشاد لتقي الدين المقترح (ص ٤٩١) دفع شبهة التشبيه لابن الجوزي (ص ٣١)

(٣) العلم الحضوري هو الذي لا يحتاج في حصوله إلى تحصيل الصورة والمفهوم، كعلمنا بذواتنا. والحصولي هو الذي يحتاج في حصوله إلى تحصيل الصورة والمفهوم. راجع: حاشية العطار على الخبيصي (٦ وما بعدها)

(٤) المقدمات للكوثري (ص ٤٣)

المبحث الثاني: في دراسة التفاسير الواردة في معنى الجملة

الكريمة

في هذا المبحث أستعرض التفاسير المحتملة الواردة في الجملة الكريمة وتحليلها وبيان المعنى الذي رجحه المحققون، وأسباب ترجيحه، ومرتبة كل رأي من حيث القوة والضعف، وأبدأ بذكر ما ورد عن حبر الأمة من تفسيرها بعد بيان معاني ألفاظ الآية، ثم الأقوال الأخرى، وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

المطلب الأول

المعاني اللغوية للجملة الكريمة

في هذا المطلب أحلل المعاني اللغوية لهذه الجملة الكريمة، والظواهر اللغوية التي اشتملت عليها ألفاظها؛ لأن لهذا علاقةً في فهم ما اشتملت عليه من مجازٍ واستعارة، فالترابط بين الجمل والكلمات يوضح بعضها بعضاً، ودلالات التراكيب ينبغي أن تكون مقدمة لدراسة كل صورة من صور البيان^(١)، وسيوضح لك هذا فيما يأتي.

(١) معنى الفعل "وسع".

ضبط الكلمة: (وسعه) الشيء بالكسر يسعه (سعة) بالفتح.^(٢)

(١) راجع: التصوير البياني دراسة تحليلية لمسائل البيان أ.د/ محمد أبو موسى

(ص ٧٠)

(٢) انظر: مختار الصحاح مادة وسع

المعاني الحقيقية: تطلق على ما يضاد الضيق، يقال: وسع المكان وغيره سعةً، و (الوسع) و (السعة) بالفتح الجدة والطاقة، قال تعالى: ﴿لِنُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ ^(١) الطلاق: ٧ أي: على قدر سعته.

المعاني المجازية: تأتي بمعنى الإحاطة: أحاط به علماً وعلمه. ^(٢) وتقول: ولا يسعك هذا، أي: لا تطيقه ولا تحتمله. ^(٣)

٢) معنى الكرسي

(الكرسي) بالضم واحد (الكراسي) وربما قالوا: (كرسي) بالكسر. ^(٣)
والكرسي قيل: هو اسم وضع هكذا وليست ياءه للنسب، فهي حرف إعراب.

قال ابن مالك:

يَاءُ كِيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

فهم منه أن ياء الكرسي ليست للنسب؛ لتشبيهه ياء النسب بها؛ لأن المشبه به غير المشبه، والفرق بينهما أن سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالاته على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب إليه، وسقوط ياء الكرسي يصير اللفظ لا معنى له ^(٤) وقيل: منسوب. واختلف في مأخذ اشتقاقه: فقيل: منسوب إلى الكرسي، أي: المتلبد أي: المجتمع،

(١) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢٨/٢)

(٢) انظر: أساس البلاغة مادة كرس

(٣) انظر: مختار الصحاح مادة كرس

(٤) انظر: حاشية الخصري (١٦٩/٢)

ورجحه الراغب الأصفهاني. فمادة "كرس" تدور حول كل ما جعل بعضه فوق بعض: فقد كرس، وتكرس هو. والكراسة: من أكتب، سميت بذلك لتكرسها. (١) والكرسي معروف، وسمي به؛ لتراكم بعض أجزائه بالصناعة على بعض. ووقفت على كرسٍ من أكراس الدار وهو ما تكرس من دمنتها، أي: تلبّد. (٢)

إذن فبين الكرس والكراسة والكرسي معنى متحقق وهو التراكم طبقات. وتأتي المادة مجازاً لمعانٍ:

الأول: الأصل، يقال: هو طيب الكرس أي: الأصل، وهو في كرس غنى. (٣)

ويرى الزمخشري أن الكرسي منسوب إلى كرس الملك، أي: أصله، كقولهم: دهرى، والعرب تسمي الملك القديم كرسيا (٤)

الثاني: العلم، ومنه يقال للعلماء: كراسي (٥)، لأنهم المعتمد عليهم، كما يقال: أوتاد الأرض، ومنه الكراسية. وكرس الرجل:

(١) انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، مادة كرس

(٢) انظر: أساس البلاغة للزمخشري، مادر كرس

(٣) انظر: أساس البلاغة للزمخشري، مادر كرس

(٤) انظر: أساس البلاغة مادة كرس، تفسير الحاكم الجشي (١٠٠٠/٢)

(٥) أنكر ابن قتيبة مجيء الكرسي بمعنى العلم، وهو وارد في اللغة، ومنسوب إلى حبر

الأمّة بسند مقبول، ونسبه الزمخشري لقطرب، واستدل عليه بقول الشاعر:

يَحْفُ بِهَم بِيضُ الْوَجْوهِ وَعُصْبَةٌ كِرَاسِيٌّ بِالْأَحْدَاثِ حِينَ تَنْوُبُ

إذا ازدحم علمه على قلبه. (١)

وليس في اشتقاق الكرسي من العلم بُعداً من حيث الاشتقاق نسبةً إلى الأوراق التي تثبت فيها العلوم. (٢)

والذي يظهر لي ما قاله الزمخشري؛ لأن الكلمة إذا دار أصلها بين أكثر من اشتقاق يترجح الأشرف على غيره (٣)، فيترجح كرس الملك على كرس البناء، وكرس الحوض، وكرس الدمنة.

(٣) السماء : مادة "سمو" تدل على العلو، وعليه أطلقت السماء على كل ما علاك من سقف، وسموا السحاب والمطر وظهر الفرس سماء. (٤)
فالسما اسم لما علا.

وتطلق السماء في القرآن على الأجرام المعهود حقيقة كما في قوله تعالى:
﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ الفرقان: ٤٨ ؛ لأن الماء ينزل من السماء الدنيا، وعلى السحاب مجازاً (٥)، و على جهة العلو كما في قوله تعالى:

وَصَفَّهْمَ بِأَنَّهُمْ عَالِمُونَ بِحَوَادِثِ الْأُمُورِ وَنَوَازِلِهَا.
راجع: أسرار البلاغة مادة كرس، اختلاف اللفظ لابن قتيبة بتعليق الكوثري (ص ٣٩)

(١) انظر: تهذيب اللغة مادة كرس

(٢) انظر: تفسير الراغب (٥٢٤/١) تفسير العز بن عبدالسلام (٢٣٧/١)

(٣) انظر: العلم الخفاق من علم الاشتقاق (ص ٢٨)

(٤) مقاييس اللغة لابن فارس مادة سمو، لسان العرب مادة سمو

(٥) حاشيتا قليوبي وعميرة (١٧/١-١٤٧)

﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴾ البقرة: ٢٩ ؛ لأنها لم تخلق

بعد (١)

٤) والأرض: الجرم المقابل للسماء، وجمعه أرضون، ولا تجيء مجموعة في القرآن؛ لانتفاعنا بالعليا منها فقط. ويعبر بها عن أسفل الشيء، كما يعبر بالسماء عن أعلاه، فيقال لقوائم الفرس: أرض. (٢)

المطلب الثاني

في تأويل الخبر سيدنا عبدالله بن عباس لهذه الآية الكريمة

ذكر سيدنا عبدالله بن عباس -رضي الله عنه- قولين في الجملة الكريمة: الأول: التأويل بالعلم. والثاني: قال: الكرسي موضع القدمين.

أما عن الأول: قال الإمام الطبري: (حدثنا أبو كريب وسلم بن جنادة، قال حدثنا ابن إدريس، عن مطرف، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: "وسع كرسيه" قال: كرسيه علمه (٣). (٤)

تخريج هذه الرواية

قال الشيخ ابن حجر العسقلاني في بيان نسبة هذا التفسير إلى الخبر: (وقال ابن جبير: كرسيه علمه، وصله سفيان الثوري في تفسيره في رواية

(١) انظر: الكشاف (١١٦/١)

(٢) انظر: مقاييس اللغة مادة أرض، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب مادة أرض، ولسان العرب.

(٣) (رواه البيهقي في الأسماء والصفات (ص١٢٣) وابن أبي حاتم (٤٩٠/٢)

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن (٣٩٧/٥)

أبي حذيفة عنه بإسناد صحيح. وأخرجه عبد بن حميد وابن أبي حاتم من وجه آخر عن سعيد بن جبير فزاد فيه عن ابن عباس. وأخرجه العجلي من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ، وهو عند الطبراني في كتاب «السنة» من هذا الوجه مرفوعًا، وكذا روينا في فوائد أبي الحسن علي بن عمر الحربي مرفوعًا، والموقوف أشبهه^(١)

وهذه الزيادة واردة في رواية الطبري وغيره، ونسبتها إلى حبر الأمة ثابتة بطريق حسن.

١- فأبو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ كُرَيْبِ الْهَمْدَانِيِّ. وثقه ابن حبان (الثقات ١٠٥/٩) وابن حجر (تهذيب التهذيب ٣٨٦/٩) تقريب التهذيب (ص ٥٠٠)

٢- سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ بْنِ سَلْمِ السَّوَائِي بِضَمِّ الْمَهْمَلَةِ أَبُو السَّائِبِ الْكُوفِيُّ: ثقة. انظر: تقريب التهذيب (ص ٢٤٥) الكاشف للذهبي (٤٥٠)

٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَوْدِيِّ. ذكره ابن حبان في الثقات (٥٩/٧) والعجلي (الثقات ٢٤٩) تقريب التهذيب (ص ٢٩٥)

٤- مطرف بن طريف. ذكره العجلي في الثقات (٤٣١) وقال الذهبي في الكاشف: (٢٦٩/٢): ثقة.

(١) انظر: فتح الباري (١٩٩/٨)

٥ - جعفر بن أبي المغيرة (اسمه دينار) الخزاعي القمي. (١) ومدار الروايات الواردة في هذا التفسير عليه.

* ذكره ابن حبان في الثقات (١٣٤/٦) ووثقه الإمام أحمد (٢).

* وعند ابن حجر: صدوق يهم من الخامسة (تقريب التهذيب (ص ١٤١). (٣) وسكت عنه الذهبي في الكاشف (٢٩٦/١) وفي ميزان الاعتدال (٤١٧/١) قال: صدوق. وتتبع كتب الضعفاء فلم يُذكر فيها.

(١) في كتاب "العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها" للذهبي نسب رواية ابن عباس هذه إلى جعفر بن زياد الأحمر، وليته (ص ١١٧).

وكل الروايات التي ذكرت التفسير تصرح بجعفر بن أبي المغيرة، فدخل الوهم إلى البعض وحكم على الرواية بعدم الثبوت نتيجة لهذا الخلط. زد على هذا أن الذهبي في الكاشف (٢٩٤/١) حكم على جعفر بن زياد الأحمر بأنه صدوق شيعي، وكذلك ابن حجر في التقريب (١٤٠) ومنهم من وثقه. فتأمل.

(٢) في العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (١٠٢/٣): سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: جَعْفَرُ بْنُ أَبِي الْمُغِيرَةِ الْقَمِيِّ وَهُوَ جَعْفَرُ الْمَصُورِ ثِقَّةٌ وَهُوَ جَعْفَرُ بْنُ دِينَارٍ.

والضياء المقدسي في كتابه الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما (٩٩/١٠) ذكر روايات جعفر عن سعيد. والترم في هذا الكتاب ذكر الأحاديث الجياد، ولم يطعن في رواياته عن سعيد.

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على تفسير الطبري (٤٧٣/١): (جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي القمي: ثقة، ترجمه البخاري في الكبير ٢٠٠/٢/١، وابن أبي حاتم في الجرح ٤٩٠/١/١-٤٩١، فلم يذكر فيه مطعناً. وفي التهذيب أن ابن حبان نقل في الثقات توثيقه عن أحمد بن حنبل).

(٣) ومعلوم أن درجات التعديل والجرح في التقريب خاصة بالإمام، وأخطأ من عممها.

لم يذكره الذهبي في ديوان الضعفاء ولا في المغني، وترجم ابن أبي حاتم لهما (جعفر وابن جبير) ولم يخرج به شيء. (١)

وحكم الذهبي بأنه صدوق أخذ من التعديل الفعلي له عند الترمذي حيث ساق حديثاً فيه (جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد) وحسنه. (٢) وذكر له الحاكم عن ابن جبير حديثاً صحح فيه الإسناد، ووافقه الذهبي. (٣) مما يدل على أن كلام ابن منده في عدم تقوية روايات جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير ليست دقيقة.

(١) راجع: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٩٠/٢) (٩/٤)

(٢) أفاداني بهذه الفائدة فضيلة العلامة الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد.

والرواية قال الإمام الترمذي: (حَدَّثَنَا عَبْدُ بَنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمَغِيرَةِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ قَالَ: وَمَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: حَوَّلْتُ رَحْلِي اللَّيْلَةَ... الحديث. قال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَيَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيُّ هُوَ يَعْقُوبُ الْقَمِيٌّ. انظر: سنن الترمذي حديث رقم (٢٩٨٠) (٦٦/٥)

(٣) قال الحاكم حديث رقم (٣٩١٨) (٥٦٥/٢): (حدثني أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنبأ عبد الله بن محمد البغوي، حدثني جدي أحمد بن منيع، ثنا أبو يوسف القاضي، ثنا مطرف بن طريف، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، في قوله عز وجل: {يُخْرِجُ مِنَ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ} [الطارق: ٧] قال: " {الصلب} هو الصلب، {الترائب} أربعة أضلاع من كل جانب من أسفل الأضلاع «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» قال الذهبي: (صحيح)

والشيخ ابن حجر في إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة (١٨٦/٧) ذكر الرواية عن الحاكم وحكمه عليها، ولم يتعقبها.

بل إن الشيخ ابن حجر الذي حكم عليه بأنه يهمل وصل هذه الرواية في تعليق التعليق إلى حبر الأمة، وذكر لها سندًا عاليًا، ولم يعدها من أوهامه. ^(١) وفي التلخيص الحبير حسن سنده ^(٢) مما يدل على أن عبارته في التقريب لا تسلم. والنتيجة بعد هذا البحث أن أقل ما يقال في هذا الراوي: إنه صدوق، حسن الرواية. والله أعلم.

٦- سعيد بن جبير بن هشام : ثقة. الثقات للعجلي (ص ١٨١) تقريب التهذيب لابن حجر (ص ٢٣٤)

(١) قال: (وقد روي عن جعفر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. أخبرنا أبو بكر بن إبراهيم بن العز، أنا أحمد بن أبي طالب، أن محمد بن محمد ابن السبائك كتب إليهم: أنا أبو الفتح بن النبطي، أنا أحمد بن علي، أنا أبو القاسم الطبراني، أنا علي بن عمر بن إبراهيم، ثنا أحمد بن محمد الجوزي، ثنا الحسن بن مكرم، ثنا يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة عن مطرف عن جعفر أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: {وسع كرسيه السموات والأرض} قال: علمه. وأنبأنا به عالي أبو الحسن بن أبي المجد شفاها عن سليمان بن حمزة أن محمود ابن إبراهيم العبدي كتب إليهم عن الحسن بن العباس الأصبهاني أنا أبو بكر السمسار أنا إبراهيم بن خرشيد قوله ثنا الحسين بن إسماعيل ثنا يعقوب بن إبراهيم ثنا عبد الرحمن ثنا سفيان عن مطرف به. وبه إلى يعقوب ثنا هشيم وعبد الله بن إدريس فرقهما كلاهما عن مطرف به. رواه عبد بن حميد عن عمرو بن عون عن هشيم فوقع لنا بدلًا عاليًا اه. انظر: تعليق التعليق (٤/١٨٥)

(٢) انظر: التلخيص الحبير (٣/٣٨٠)

رَجَّحَ بعض العلماء هذا التفسير كالإمام الطبري، والعز بن عبدالسلام، والنسفي^(١) لموافقته للغة والسياق.

١- موافقته للغة:

فمن معاني الكرسي المجازية: العلم، يطلق على العلم، ويقال للعالم: كرسي. في القاموس: (والكرسي بالضم وبالكسر: السرير، والعلم)^(١) وتفسير الكرسي بالعلم مجاز، كما قال العلامة الزبيدي: (وَهُوَ مَجَازٌ)^(٢)

نوع المجاز: تفسير الكرسي بالعلم مجاز عن العلم من تسمية الشيء بمكانه؛ لأن الكرسي مكان العالم الذي فيه العلم فيكون مكاناً للعلم بتبعيته؛ لأن العرض يتبع المحل في التحيز.^(٤)

٢- تأييد السياق له.

أ) قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ البقرة: ٢٥٥ كناية عن أنه لا يغفل عنه حقير ولا جليل.

ب) قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ ما كان قبلهم وما يكون بعدهم.

(١) انظر: جامع البيان للطبري (٤٠١/٥) تفسير العلامة العز (١/ ٣٣١) تفسير

النسفي بحاشية الإكليل (٢/٢٥٤)

(٢) انظر: القاموس المحيط، مادة الكرسي.

(٣) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، مادة كرس

(٤) انظر: حاشية السعد على الكشاف (ص ١٣٦) حاشية السندي على صحيح البخاري

(١٠٧/٣)

(ج) قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ ^٧ أن يكشف أحدًا عن شيء من معلوماته إلا بإذنه، فلا قاهر له تعالى.

(د) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَعُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ البقرة: ٢٥٥ أي: لا يؤوده حفظ ما علم وأحاط به مما في السموات والأرض. فلحاق الجملة الكريمة وسباقها في بيان كمال العلم، ومن ثم كان حمل الكرسي على العلم متفقًا مع اللغة والسياق.

٣- ورود آية أخرى تقرر المعنى المجازي.

قال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ غافر: ٧ لا شك أن جمع الفروق بين الكلمات المتشابهة باب جليل من أبواب فهم اللغة وبلاغتها. ^(١) فهذه الآية تفسرها وتوضحها إلا أنه في سورة البقرة سلك سبيل المجاز المرسل، وهنا بالتمييز المحول عن الفاعل، أي: وسعت رحمتك وعلمك كل شيء، فأزيل عن أصله للإغراق في وصفه بالرحمة والعلم والمبالغة في عمومها، وفي كل مناسبة للسياق، ففي سورة البقرة ناسب ذكر الكرسي مجازًا عن العلم، وقدم في غافر الرحمة عليه؛ لأن السياق قبلها في استغفار الملائكة، وهذا يناسب تقديم الرحمة.

وبعد هذا التحقيق ثبت أنه لا وجه لمن طعن في هذا التأويل من حيث الرواية والدراية. فقد ثبت بسند صحيح لحبر الأمة، وهو ثابت لغة، ويصح حمل الآية عليه، والله أعلم.

(١) انظر: التصوير البياني للأستاذ الدكتور محمد أبو موسى (ص ١٠٤)

أما القول الثاني: ورد عن ابن عباس تفسير الكرسي بموضع

القدمين، موقوفاً عليه.

(أنسبة هذا التفسير لحبر الأمة.

قال ابن كثير: رواه الحاكم في «مستدرکه»، وقال: إنه على شرط الشيخين..^(١) وقد رواه شجاع بن مخلد الفلاس في «تفسيره» عن أبي عاصم النبيل عن الثوري فجعله مرفوعاً، والصواب أنه موقوف على ابن عباس وحكاه ابن جرير عن أبي موسى الأشعري والضحاك بن مزاحم وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير ومسلم البطين. وقال السدي عن أبي مالك: الكرسي تحت العرش. اهـ.^(٢)

وقال ابن حجر في الفتح: (وقد روى ابنُ أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس: أن الكرسي موضع القدمين، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أبي موسى مثله، وأخرجا عن السدي أن الكرسي بين يدي العرش، وليس ذلك مغايراً لما قبله، والله أعلم)^(٣)

(١) قال الحاكم في المستدرک (٣١٠/٢): حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا محمد بن معاذ، ثنا أبو عاصم، ثنا سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «الكرسي موضع قدميه، والعرش لا يقدر قدره» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه " وعلق عليه الذهبي فقال: (على شرط البخاري ومسلم) والضياء المقدسي في المختارة (٣١١/١٠)

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٤/١)

(٣) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٩٩/٨)

والحاصل أن هذا التفسير صحيح النسبة إلى حبر الأمة، وصحيح النسبة إلى أبي موسى الأشعري.

ب) معنى هذا التفسير.

استنكر بعض العلماء صدور هذا التفسير عن سيدنا عبد الله بن عباس، واعتبره البعض يفيد التجسيم، ولكن عند التأمل والتحقيق ندرك أنه قصد منه معنى جليلاً أراد أن يبين عظمة الكرسي ونسبته من العرش على التحقيق في تغييرهما خلافا لما ذهب إليه الحسن^(١)، وأن الكلام على التشبيه، فالكرسي مخلوق عظيم بين يدي العرش نسبته إليه نسبة الكرسي إلى سرير الملك، وليس فيه إثبات المكان لله سبحانه، وذهب إلى هذا المحققون من العلماء:

(١) البيهقي (المتوفى ٤٥٨) في «الأسماء والصفات».

قال الإمام البيهقي: (وَتَأْوِيلُهُ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ: مِقْدَارُ الْكُرْسِيِّ مِنَ الْعَرْشِ كَمِقْدَارِ كُرْسِيِّ يَكُونُ عِنْدَ سَرِيرٍ قَدْ وُضِعَ لِقَدَمَيْ الْقَاعِدِ عَلَى السَّرِيرِ، فَيَكُونُ السَّرِيرُ أَعْظَمَ قَدْرًا مِنَ الْكُرْسِيِّ الْمَوْضُوعِ دُونَهُ مَوْضِعًا لِلْقَدَمَيْنِ. هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْخَبَرِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ النَّظَرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالْخَبَرُ مَوْقُوفٌ لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)^(٢)

(١) يرى الحسن البصري أن العرش والكرسي بمعنى واحد، والظاهر من الآيات تغييرهما، ولم يذكره المفسرون قولاً في الآية، بل ذكروه بعد الأقوال المحتملة، ولم أذكره أيضاً عند التفسير.

(٢) انظر: الأسماء والصفات (ص ٣٧٦)

وقال عند ذكره الخبر مسنداً إلى أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال: الكرسي موضع القدمين... قد رُوي في هذا أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما، وذكرنا أن معناه - فيما نرى - أنه موضوع من العرش موضع القدمين من السرير، وليس فيه إثبات المكان لله سبحانه^(١)

٢) الواحدي في البسيط (ت ٤٦٨ هـ)

قال: (وقال الأزهري: وهذه رواية اتفق أهل العلم على صحتها. وأراد ابن عباس بقوله: موضع القدمين، أي: موضع القدمين منا. قال الزجاج: وهذا القول بين؛ لأن الذي نعرفه من الكرسي في اللغة: الشيء الذي يعتمد عليه ويجلس عليه، فهذا يدل أن الكرسي عظيم، عليه السموات والأرضون.)^(٢)

٣) الراغب الأصفهاني في التفسير (المتوفى: ٥٠٢ هـ).

قال: (وما روى أن الكرسي موضع القدمين، وأن له أطيماً كأطيط الرجل الجديد فصحيح، ومعناه لا يخفي على من عرف الله ﷻ وعرف الأجرام السماوية ومجازات اللغة، ونظر من المعنى إلى اللفظ لا من اللفظ إلى المعنى، ومن لم يعرف ذلك فحقه أن يسلم اللفظ للرواية دون تكذيب الآية، ويترك الخوض فيما لا يعلم إتباعاً لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ الأعراف: ٣٣ وليس في إثبات الكرسي له إثبات كونه جسماً

(١) انظر: الأسماء والصفات (ص ٣٧٦)

(٢) انظر: التفسير البسيط (٤/٣٥٤)

محدوداً، كما أنه ليس في إثبات البيت له إثبات كونه ساكنه، وليس في نسبة القدم إليه إثبات جارحة^(١)

٤) ابن عطية في "المحرر الوجيز" (المتوفى: ٥٤٢هـ)

قال: (وقال أبو موسى الأشعري: الكرسي موضع القدمين وله أطيظ كأطيظ الرجل، وقال السدي: هو موضع قدميه. قال القاضي أبو محمد: وعبرة أبي موسى مخلصه؛ لأنه يريد هو من عرش الرحمن كموضع القدمين في أسرة الملوك، وهو مخلوق عظيم بين يدي العرش نسبته إليه نسبة الكرسي إلى سرير الملك، والكرسي هو موضع القدمين)^(٢)

٥) الإمام الرازي في "مفاتيح الغيب" (المتوفى: ٦٠٦هـ)

الإمام الرازي إمام المعقول والمنقول، وإمام المفسرين، عالم أصولي متكلم لا تخفى مكانته على أحد، رأى ما تحمله ظاهر الرواية من التجسيم والتشبيه فاستبعد صدور مثل هذه الرواية عن الحبر - رضي الله عنه -، ومع التنزل والتسليم بصدورها عنه فإن لها معنى وتأويلاً صحيحاً تحمل عليه بما يليق بعقل ومكانة الحبر رضي الله عنه. قال - رحمه الله -: (وأما ما روي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - أنه قال: موضع القدمين، ومن البعيد أن يقول ابن عباس: هو موضع قدمي الله - تعالى وتقدس عن الجوارح والأعضاء، وقد ذكرنا الدلائل الكثيرة على نفي الجسمية في مواضع كثيرة من هذا الكتاب، فوجب رد

(١) انظر: تفسير الراغب الأصفهاني (٥٢٥/١)

(٢) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣٤٢/١)

هذه الرواية أو حملها على أن المراد أن الكرسي موضع قدمي الروح
الأعظم أو ملك آخر عظيم القدر عند الله تعالى.)^(١)

هـ) السيوطي في الدر المنثور (٩١١)

قال السيوطي في الدر: (وأخرج الفريابي، وعبد بن حميد، وابن المنذر،
وابن أبي حاتم، والطبراني، وأبو الشيخ، وألحاحم وصححه، والخطيب
والبيهقي عن ابن عباس قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر
أحد قدره...)

قلت: هذا على سبيل الاستعارة - تعالى الله عن التشبيه - ويوضحه ما
أخرجه ابن جرير عن الضحاک في الآية قال: كرسيه الذي يوضع تحت
العرش الذي تجعل الملوك عليه أقدامهم)^(٢)

استطردت في ذكر هذه النقول لبيان أن ما صح عن حبر الأمة في
تأويل الآية هو صحيح لمن خبر البلاغة والبيان، وأن الكلام لتقريب
المعنى، وبيان نسبة الكرسي إلى العرش، فالكرسي كالكرسي الذي يوضع
عليه الملوك أقدامهم، وعليه فالكرسي شيء صغير بالنسبة للعرش، هذا
هو المقصود، ولا يلزم منه إثبات قدم ولا تجسيم.

والحاصل أن حبر الأمة ثبت عنه هذان القولان، وأقرهما المفسرون
وأصحاب الحديث ولم يروا بينهما إشكالاً أو تعارضاً^(٣)، فالأول مبني على

(١) انظر: مفاتيح الغيب (١٣/٧)

(٢) انظر: الدر المنثور (١٧/٢)

(٣) انظر: مشكل الحديث وبيانه المؤلف: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري

الأصبهاني (ص ٣٨٨)

تأمله في اللغة، والثاني هو تقريب لمعنى الكرسي بتشبيهه بكرسي الملوك، بناءً على إثباته، وهي رواية أخرى عن ابن عباس ضعيفة.^(١) لكن الأول هو الذي يصح أن يحمل عليه الآية.

المطلب الثالث: أقوال أخرى في معنى الكرسي

ذكر المفسرون ثلاثة أقوال أخرى في معنى الكرسي :

(١) أن الكلام في الآية على سبيل الاستعارة التمثيلية التخيلية^(٢).

(١) أخرجها ابن أبي حاتم في التفسير (٤٩١/٢)، فيها بشر بن عمارة ضعيف، وفيها الضحاك عن ابن عباس، وهو لم يلقه، وإذا اجتمع بشر مع الضحاك ازدادت ضعفاً كما قال السيوطي في الإتقان (١٨٩/٢)

(٢) تنقسم الاستعارة إلى التحقيقية وهي التي تحقق معناها حساً (في الخارج) أو عقلاً (له ثبوت في نفسه لكنه غير مدرك بالحس) بخلاف التخيلية (فالمعنى اخترعته المخيلة) فهي عند الخطيب والسلف ليست لفظاً (لأنها التشبيه المضمرة في النفس.. الخ) ، بخلاف السكاكي فهي عنده لفظ أنها غير محققة المعنى لأن معناها عنده أمر وهمي. ففي قول الشاعر: وإذا المنية أنشبت أظفارها الأظفار عنده استعيرت لصورة وهمية لا حقيقة لها، وأما على مذهب الخطيب فالمراد بالأظفار حقيقتها، فلا يصح إخراجها إلا أن يعتبر أن الاستعارة إنما هي باعتبار إثباتها للمنية؛ فيكون وهمياً.

انظر: شروح التلخيص (٤٧/٤-٢٣٠-١٥٧) مفتاح العلوم للسكاكي (ص ٣٧٦) حاشية العطار على السمرقندية (ص ٧٢)

أي: لا يحمل الكرسي على معناه الحقيقي أو المجازي^(١)، فالكرسي هنا كناية عن العظمة ؛ لأن الكرسي ما يقعد عليه، فلا شك أن من يقعد على كرسي يكون له عظمة، ثم إن ذلك الكرسي كلما كان أعظم كانت عظمته أكثر. فالكرسي هنا قرينة المكنية، وعليها بُنيت الاستعارة التمثيلية.

وذهب إلى هذا القفال وصاحب الكشاف والبيضاوي وأبو السعود، ونسبه الألوسي للجم الغفير من الخلف.^(٢)

وفي تقرير المعنى، قالوا: إن المقصود من هذا الكلام تصوير عظمة الله وكبريائه، وتقريره أنه تعالى خاطب الخلق في تعريف ذاته وصفاته بما اعتادوه في ملوكهم وعظمائهم، من ذلك أنه جعل الكعبة بيتاً له يطوف الناس به كما يطوفون ببيوت ملوكهم وأمر الناس بزيارته كما يزور الناس بيوت ملوكهم، وذكر في الحجر الأسود أنه يمين الله في أرضه ثم جعله موضعاً للتقبيل كما يقبل الناس أيدي ملوكهم، وكذلك ما ذكر في محاسبة العباد يوم القيامة من حضور الملائكة والنبيين والشهداء ووضع الموازين، فعلى هذا القياس أثبت لنفسه عرشاً، فقال: الرحمن على العرش استوى [طه: ٥] ثم وصف عرشه فقال: وكان عرشه على الماء [هود: ٧] ثم قال: ﴿ وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ ﴾ الزمر: ٧٥ وقال: ﴿ وَيَجُلُّ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ ﴾ الحاقة: ١٧ وقال: ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾ غافر:

(١) فالمقصود في الاستعارة إثبات الشبه لا إثبات معنى اللفظة المستعارة، وتقوم في الاستعارة القرائن على عدم إرادة المعنى الوضعي للكلمة بدليل الحال أو بفحوى الكلام وما يتلوه من الأوصاف.

انظر: أسرار البلاغة للجرجاني (ص ٢٧٣-٣٢٠)

(٢) انظر: روح المعاني (١٠/٣)

٧ ثم أثبت لنفسه كرسيًا فقال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ البقرة:

.٢٥٥

فكل ما جاء من الألفاظ الموهمة للتشبيه في العرش والكرسي، فقد ورد مثلها بل أقوى منها في الكعبة والطواف وتقبيل الحجر، ولما توافقنا هاهنا على أن المقصود تعريف عظمة الله وكبريائه مع القطع بأنه منزه عن الكعبة، فكذا الكلام في العرش والكرسي.^(١)

إجراء الاستعارة

-شُبِّهت الهيئة المنتزعة من الأمور العديدة وهي ذاته العلية وعظمته الكبرى المحقق في العقل بعظمة من يكون له كرسي لا يضيق عن السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ، بل هما بالنسبة إليه كحلقة في فلاة، وهذا متوهم وليس بمحقق؛ لأن المشبه به لا يجب أن يكون محققًا.^(٢)

(١) انظر: مفاتيح الغيب للإمام الرازي (١٤/٧)

(٢) لما كان الممثل به وهو من له كرسي لا يضيق عن السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ غير موجود قرر أن لا يشترط في المشبه به أن يكون محققًا حسًا أو عقلاً، بل متخيلاً، وفي مثل هذا التمثيل يكفي الفرض والتقدير؛ لأنه مستند إلى الخيال، والخياليات تجري مجرى المحسوسات. والغرض من التشبيه مجرد جعل المتخيل محققًا والمعقول محسوسًا، فيكفي الفرض والتقدير. راجع: التصوير البياني د/ محمد أبو موسى (ص ١٠٥)

-حذفت الهيئة المشبهة (عظمتة وكبرياؤه) واستعرنا اللَّفْظَ المركب الدال على الْمَعْنَى الحسي المتوهم عَلَى الْمَعْنَى المحقق العقلي. والقصد: تصوير عظمتة ؛ إذ التشبيهه يريك المتخيل محققاً والمعقول محسوساً. (١)

سبب ترجيح هذا المعنى

أ) أنه يتناسب مع السياق

سبق أن قررت أن السياق عامل مهم في تقرير المعنى، وأن المجاز عموماً يتحكم في تقريره النظم والسباق (٢) وهنا تدور الآية حول تقرير

(١) انظر: حاشيتا القونوي وابن التمجيد على البيضاوي (٣٨٩/٥)

(٢) تأمل قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ البقرة:

٧٤ التشبيه بالحجارة، والوصف بالقسوة انظر إلى:

أ) سياق هذا الوصف الجليل: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِمَنْ نَسَا فَأَذْرَءَ لِمَنْ فِيهَا وَاللَّهُ خَرَجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ (٣)

فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُعِي اللَّهُ الْمَوْتِ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ البقرة: ٧٢ - ٧٤ تحكي قصة خارقة، وهي قصة القتيل، وأراهم الله هذه الآية الناطقة، وكان المتوقع منهم الإيمان ولكن قست قلوبهم.

ب) وجاء التعبير بثم ليدل على استبعاد وقوع القسوة، فهي ليست للتراخي الزمني، ثم التعبير باسم الإشارة الذي للبعد يدل على أن صدور الكفر منهم عقب هذه المعجزة الجليلة يفيد قسوة القلوب.

ج) ثم ذكر أصناف الحجارة وأن منها من يهبط من خشية الله.

انظر إلى ما فعله السياق في تصوير بشاعة قلوبهم وأنها أشد قسوة من الحجارة لا يرجى منها الإيمان.

راجع: التصوير البياني دراسة تحليلية لمسائل البيان أ.د/ محمد أبو موسى (ص ٤٢)

عظمة الباري تعالى وسلطانه وإحاطته بكل شيء، فلا كرسِي ولا قاعد، بل الآية في بيان سعة علمه وشموله، فالكرسي يقعد عليه، ولا شك أن من يقعد على كرسي يكون له عظمة، ثم إن الكرسي كلما كان أعظم كانت عظمته أكثر، فما ظنك إذا كان سعة الكرسي السموات والأرض؟! (١)

وصاحب الكشاف تعرض لسر النظم الذي يقرر الحمل على الاستعارة التمثيلية أو المجاز، فقال: (فإن قلت: كيف ترتبت الجمل في آية الكرسي من غير حرف عطف^(٢))؟ قلت: ما منها جملة إلا وهي واردة على سبيل البيان لما ترتبت عليه، والبيان متحد بالمبين، فلو توسط بينهما عاطف لكان كما تقول العرب: بين العصا ولحائها، فالأولى^(٣): بيان لقيامه بتدبير الخلق، وكونه مهيمناً عليه غير ساهٍ عنه. والثانية^(٤): لكونه مالكاً لما يدبره. والثالثة^(٥): لكبرياء شأنه. والرابعة^(٦): لإحاطته بأحوال الخلق، وعلمه بالمرتضى منهم المستوجب للشفاعة، وغير

(١) انظر: حاشية القطب على الكشاف (ص ٩٧)

(٢) أي: في الغالب.

(٣) قوله تعالى: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} [البقرة: ٢٥٥] وقيل هي: {لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ}

(٤) قوله تعالى: {لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} [البقرة: ٢٥٥]

(٥) قوله تعالى: {مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ} [البقرة: ٢٥٥]

(٦) قوله تعالى: {يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ} [البقرة: ٢٥٥]

المرتضى. والخامسة^(١): لسعة علمه وتعلقه بالمعلومات كلها، أو لجلاله وعظم قدره. ^(٢) ^(٣)

فلما ترتبت على ما قبلها ذكرها من غير حرف عطف، فيتأكد وجه المجاز أو الاستعارة، والمعاني الشريفة اللطيفة لا بد فيها من بناء ثانٍ على أول كما قال الشيخ عبدالقاهر في «أسراره». ^(٤)

ب) أن حمل كلام على الاستعارة أبلغ من غيرها.

ووجه الأبلغية من عدة أمور:

الأول: أن الاستعارة تجسد المعنويات، وتشخص المجردات، وتبث الحياة فيما لا حياة فيه، فتصبح المعنويات والأمور المجردة شاخصة أمام الأعين، ويصير فاقد الحياة بالاستعارة حيًا متحركًا ^(٥)

(١) قوله تعالى: { وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ } [البقرة: ٢٥٥]

(٢) قوله: لسعة علمه وتعلقه بالمعلومات كلها هذا على تأويل الكرسي بالعلم، وقوله: أو لجلاله وعظم قدره على تقدير الاستعارة التمثيلية.

(٣) انظر: الكشاف (١/٢٧٠)

(٤) انظر: أسرار البلاغة (ص ١٤٤)

(٥) يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني: (فإنك لترى بها الجماد حيًا ناطقًا، والأعجم

فصيحا، والأجسام الخرس مبينة، والمعاني الخفية بادية جليلة..)

انظر: أسرار البلاغة للجرجاني (ص ٤٣) التصوير البياني د/ محمد أبو موسى

(ص ١٩٤) علم البيان، دراسة تحليلية لمسائل البيان د، بسيوني فيود (ص ٢١٢)

ط/ مؤسسة المختار

الثاني: أن الاستعارة توجب المعنى، وتقيم الدليل عليه. (١)

الثالث: أنها تخرج المعنى من الخفاء إلى الجلاء ومن الظهور بعد الكناية، ولا شك أن المعنى الذي يحدث بعد إعمال الفكر يتمكن في النفس غاية التمكن، ويكون موقعه على النفس أجل وألطف. (٢)

وبيان هذا في الآية الكريمة:

(١) شبه المعنى المعقول وهو العظمة والكبرياء بصورة محسوسة متمثلة في ملك يجلس على كرسي يحيط بالسموات والأرض، ووجه الشبه هو المراد من الاستعارة وليس ألفاظها، وهو هنا إثبات العظمة والكبرياء لله تعالى، وهنا كان المشبه به - الذي يأتي به المتكلم ليقرن به المشبه فيكتسب منه شيئاً، وبمقدار تعرفنا على المشبه به نقرب من فهم حالة المشبه - حالة يتسع الخيال كثيراً لتصوره، إنه حالة إنسان عظيم ملكه، إنسان يجلس على كرسي واسع، تأمل ما مدى سعته؟ المقياس هنا يعجز عن قياسه؛ لأن سعته ليست على قدر السموات والأرض التي لا نعرف مدى سعتهما، بل وسعتهما.

(١) قال الشيخ عبدالقاهر الجرجاني: (وحكمُ "التمثيل"، حكمُ "الاستعارة" سواءً، فإنك إذا قلت: "أراك تُقدِّم رجلاً وتؤخر أخرى"، فأوجبَتْ له الصورة التي يُفطعُ معها بالتحير والتردد، كان أبلغ لا محالة من أن تجري على الظاهر. فتقول: قد جعلت تتردد في أمرِك، فأنت كمن يقول: أخرج ولا أخرج، فيقدم رجلاً ويؤخر أخرى.) وافاض رحمه الله في أسرار البلاغة في بيان بلاغة التمثيل. انظر: دلائل الإعجاز (ص ٧٣) أسرار البلاغة (ص ١١٩)

(٢) انظر: أسرار البلاغة للجرجاني (ص ١٢١) و(ص ١٣٩)

انظر كيف ستذهب النفس في التصور كل مذهب؟! كذلك عظمتة تعالى وكبرياؤه.

٢) ثم إن هذه الاستعارة حسنت هنا؛ لأنها جاءت في أعقاب المعاني التي تقرر العظمة والعزة، جاءت بعدها لتزيدها تقريراً وتفخيماً، وهذا من محاسن الاستعارة التمثيلية^(١) فبعد تقرير العظمة والعزة لله تعالى تأتي هذه الجملة الجليلة لتكون بمثابة قول أبي تمام:

لولا اشتعال النَّار فيما جاورث ما كان يعرف طيبُ عَرَفِ العُودِ
فقد سبقها مقدمات في تقرير المعنى، ثم يأتي هذا التمثيل ليتممه ويظهر
حُسنه ونبله.

(١) أشار إليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني، وساق شواهد عديدة عليه منها:
يقول: وهكذا فتأمل بيت أبي تمام:

وإذا أراد الله نشر فضيلة
طويث أتاح لها لسان حسود
مقطوعاً عن البيت الذي يليه، والتمثيل الذي يؤدبه، واستقص في تعرف قيمته، على
وضوح معناه وحسن بزمته، ثم أتبعه إياه:

لولا اشتعال النَّار فيما جاورث ما كان يعرف طيبُ عَرَفِ العُودِ
وانظر هل نشر المعنى تمام حلتها، وأظهر المكنون من حسنه وزينته، وعطرك بعرف
عوده، وأراك النضرة في عوده، وطلع عليك من طلع سعوده، واستكمل فضله في
النفس ونبله، واستحقَّ التقديم كلّه، إلا بالبيت الأخير، وما فيه من التمثيل
والتصوير؟.)

انظر: أسرار البلاغة (ص ١١٨ وما بعدها)

(٢) القول الثاني: أن الكرسي مجازٌ عن الملك، ذكره الزمخشري والبيضاوي وأبو السعود وغيرهم.

قال الزمخشري: (والثالث: وسع ملكه؛ تسمية بمكانه الذي هو كرسي الملك).^(١)

مجاز مرسل أيضاً بذكر المحل وإرادة الحال ، فالكرسي مكان الملك أطلق وأريد الحال.

قلت: وهذا يؤيده سياق الآيات قبل وبعد، أما قبل فختام قصة طالوت وجالوت في إتيان نبي الله داود عليه السلام الملك والحكمة، وبعد قصة نمرود وحديث عن الملك أيضاً، وبينهما الآية الكريمة تبين أنه تعالى مالك كل شيء وسع ملكه السموات والأرض، وأنه لا ينبغي أن يكون الملك حجاباً عن الملك الحقيقي سبحانه وتعالى، وفي كل قصة من الحكم والعبر ما لا يخفى.

(٣) القول الثالث: أن الكرسي جسم بين يدي العرش؛ ولذلك سمي كرسيًا، محيط بالسموات السبع بين يدي العرش أي: أمام العرش. و(بين يدي) كناية عن القدام فلا يقتضي اليد الحقيقي؛ ولذلك سمي كرسيًا لكونه بمنزلة كرسي يوضع بين يدي عرش الملك. واستدل بحديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه، قال: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ آيَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَيْكَ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «آيَةُ الْكُرْسِيِّ»، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي الْكُرْسِيِّ إِلَّا

(١) انظر: الكشاف (٢٧٠/١)

كَحَلَقَةِ مُلَقَاتٍ فِي أَرْضِ فَلَاةٍ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ
عَلَى تِلْكَ الْحَلَقَةِ»

أولاً: تخريج هذا الحديث والحكم عليه.

أ) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» وقال: (تفرد به يحيى بن سعيد
السعدي^(١)، وله شاهد^(٢) بإسناد أصح)

ب) هذا الشاهد ذكره ابن حبان في «صحيحه»، والبيهقي في «الأسماء
والصفات»^(٣) فيه إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني ضعيف
جدا^(٤)

(١) قال الذهبي في تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (٤٧٨/٥): (رَوَى عَنْ:
ابن جُرَيْجٍ، عَنْ عطاء، عَنْ عُبيدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، فذكر الحديث الطويل
المنكر الذي يروى أيضاً عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ. رَوَى عَنْهُ:
الحسن بن إبراهيم البياضي، والحسن بن عرفة، وإبراهيم بن حرب بن عمر، ومحمد
بن غالب تمام، وموسى بن العباس التستري، وغيرهم. قال العُقَيْلِيُّ: لَا يَتَابَعُ عَلَيَّ
حَدِيثِهِ. وَقَالَ ابْنُ جَبَّانَ: لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ إِذَا انفرد. وقال ابن عدي: يُعرف
بهذا الحديث، وهو حديث منكر من هذا الطريق.)

قال الشيخ الكوثري: وهو منكر الحديث، لا يحتج به إذا انفرد، وقد انفرد به عن ابن
جريج.

(٢) الشاهد ان يوجد متن من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى أو في
المعنى فقط.

انظر: نزهة النظر لابن حجر (ص ٧٠)

(٣) انظر: الأسماء والصفات (ص ٣٧٦)

(٤) قال الشيخ الكوثري: كذبه أبو زرعة وأبو حاتم، وأقل ما يقال فيه: إنه متروك

الحديث، وهم ابن حبان حيث وثقه، فلا يكون هذا الإسناد أصح من ذلك، بل

كلاهما وإه. اهـ

==

د) ورواه أبو الشيخ في «العظمة» بسندٍ ضعيف، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْجَبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، يَقُولُ: عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَدَرَاهِمَ سَبْعَةِ الْأَقْيَاطِ فِي ثُرْسٍ»^(١)

ج) وله شاهد صحيح عن مجاهد.

قال ابن حجر: (وله شاهد عن مجاهد، أخرجه سعيد بن منصور في «التفسير» بسند صحيح عنه^(٢))^(٣)

==

وهذا ما قاله الذهبي في الميزان (٤٤٣/٨) : (والصواب إبراهيم بن هشام أحد المتروكين الذين مشاهم ابن حبان فلم يصب. انتهى.)

(١) فيه عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ضعيف. ضعفه ابن حجر في الكاشف (ص ٦٢٨) والتقريب (ص ٣٤٠)

(٢) في تفسير سعيد بن منصور (٩٥٢/٣) قال: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قَالَ: نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: ((مَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ فِي الْكُرْسِيِّ، إِلَّا بِمَنْزِلَةِ حَلْفَةِ مُلْقَاءَ فِي أَرْضِ فَلَاةٍ)).

فيه الْأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْكَاهِلِيُّ، رتبته عند ابن حجر : ثقة حافظ عارف بالقراءات ، ورع ، لكنه يدللس. ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين، وهو مقبول.

قال الكوثري: الأعمش مدلس لكن الشيخين قبلا عنعنته، واتفقا على تصحيح حديثه. انظر: الأسماء والصفات (ص ٣٦٦-٣٧٧) تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (٣٣)

(٣) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤١١/١٣)

وبهذا تتقوى الروايات الضعيفة لا شديدة الضعف بهذا الشاهد^(١)، لا سيما وأن مثل هذا الكلام مما لا مجال فيه للرأي، والله أعلم.

ثانيا: من رجحه من المفسرين.

ورجحه بعض العلماء منهم الإمام الرازي، فقال: (واعلم أن لفظ الكرسي ورد في الآية، وجاء في الأخبار الصحيحة أنه جسم عظيم تحت العرش وفوق السماء السابعة، ولا امتناع في القول به فوجب القول باتباعه)^(٢) وابن عجيبة^(٣) وابن عطية في المحرر، والسيوطي والشهاب في الحاشية على البيضاوي وغيرهما^(٤).

وذهب علماء الكلام من أهل الهيئة أن الكرسي عندهم هو فك الثوابت، وفك الأطلس هو العرش.^(٥) ومحل علم الهيئة والأفلاك، وهو مردود، ومثل هذا لا يفسر به كلام الله تعالى.

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر (ص ١٠١ وما بعدها)

(٢) انظر: مفاتيح الغيب (١٣/٧)

(٣) انظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٢٨٦/١)

(٤) انظر: نواهد الأبيكار (٤٥١/٢) حاشية الشهاب (٣٣٥/٢)

(٥) قالوا: السماوات السبع السماء الدنيا وهو فك القمر من الموج المكفوف المجتمع

وهو مقر أرواح المؤمنين. والسماء الثانية وهو فك عطار من درة بيضاء وهو مقر

أرواح العباد. والسماء الثالثة وهو فك الزهرة من الحديد وهو مقر أرواح الزهاد.

والسماء الرابعة وهو فك الشمس من الصفر وهو مقام أرواح اهل المعرفة. والسماء

الخامسة وهو فك المريخ من النحاس وهو مقام أرواح الأنبياء. والسماء السادسة

وهو فك المشتري من الفضة وهو مقام أرواح الأنبياء. والسابعة وهو فك زحل من

==

الموازنة بين هذه الأقوال

ظهر مما سبق دراسته أن المفسرين اختلفوا في تفسير هذه الجملة الكريمة، ولكل وجهه من الأثر واللغة والسياق، فمن حمل الكلام على الاستعارة التمثيلية رأى أنها أبلغ من المجاز، وأن النظر فيها إلى جملة الكلام لا إلى اللفظ، وفيها أيضًا ارتباط بالمعنى الأصلي للكلمة من حملها على المجاز، فحين شبّهت عظمته تعالى بعظمة الجالس على كرسي يحيط بالسموات والأرض، لم تهمل أصل الكلمة، وحولت هذه الصورة المعقولة إلى صورة محسوسة يفهمها المخاطب، ونظرت إلى الكلام كله.^(١) ومن أول الكرسي بالعلم والملك، ساعده على ذلك اللغة والسياق أيضًا، فإطلاق الكرسي وإرادة العلم والملك من المعاني المجازية للكلمة كما

==

الذهب وهو مقام أرواح الرسل وفوق هذه السموات الفلك الثامن وهو فلك الثوابت ويقال له الكرسي وهو مقام أرواح اولى العزم من الرسل وفوقه عرش الرحمن. انظر: روح البيان المؤلف: إسماعيل حقي(٩٧/٤) تشريح الأفلاك لبهاء الدين العاملي(ص ١ وما بعدها مخطوط)

(١) للشّيخ عبدالقاهر الجرجاني تقرير حسن في هذا المعنى، وقف وقفة متأملة أمثال هذه الآيات ليفرق بين المجاز المفرد والمركب، ذكر أن الخلط بين الضريين جنائية عظيمة على معاني ما شرف من الكلام، فكلما اليد ترد كثيرا من الكلام ويقال: إنها مجاز عن القدرة كما هو مشهور، ولكن عبد القاهر يرى أن في هذا إهدار لدلالة التعبير، بل هو جنائية على شريف الأساليب، فيجب أن نفرق بين دلالة تولدت من هيئة متكاملة هي الطي واليمين، وبين دلالة مركزها الكلمة المفردة. راجع: اسرار البلاغة (ص ٣٥٦)، التصوير البياني دراسة تحليلية لوسائل البيان د/ محمد أبو موسى (ص ٢٤٦ وما بعدها)

سبق. وقدم المفسرون الوجه الأول على هذا؛ لأنه مجاز مركب يُثري المعنى ويقرره بخلاف المجاز المفرد.

ومن حمل الكرسي على أنه جسم محيط بالسموات والأرض وبه قال الإمام الرازي تمسك بالآثار الواردة في هذا، وقد علمت حالها، مما جعل العلماء يؤخرون هذا الوجه، وبمجموع هذا أثبت العلماء الكرسي، وأنه مخلوق، وأمسكوا عن الجزم في تعيين حقيقته. (١)

ورجَّح كثير من المفسرين وجه الاستعارة لظهورها دراية، ولأنه لو أريد بالكرسي في الآية الجسم المحيط بالسموات لناسب أن يقال: ولا يؤده حفظه. (٢)

والذي يظهر لي هو ما رجحه صاحب الكشاف والبيضاوي وأبو السعود والجمهور من الخلف؛ لما يلي:

(١) ما علمت من بلاغته وتعاضد السياق على تقريره.

(٢) أن الحمل على الاستعارة التمثيلية تشمل كل ما قيل في تفسير الكرسي من العلم والملك، حيث إنها تدور حول إثبات العزة والكبرياء، وما ذكر من صفات العلم والملك بعض من مظاهر العظمة والكبرياء، فتندرج فيها.

(١) حاشية الباجوري على الجوهرة (ص ١١٣) الأمير على اللقاني (١٧٢)

(٢) انظر: حاشية العلامة العصام على البيضاوي (ص ١٣٤)

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، فهذه مدارس لقضية مهمة خرجت منها بفوائد عديدة من أهمها أهمية علم البيان في فهم القرآن، وتعاقد علوم المعقول والمنقول علامة على صحة المنهج، وخرجت من هذا المبحث بعدة نتائج، وهي:

أولاً: التعامل مع النصوص الواردة في صفات الله وأفعاله بابٌ جليلٌ، وأعظم علوم القرآن تحت أسماء الله عز وجل وصفاته.

ثانياً: التعامل مع ظواهر النصوص بابٌ خطير، لا يتعامل معه إلا العلماء الذين تمكنوا من علوم المنقول والمعقول، وبسببه زاع الخوارج عن فهم الوحي الشريف، ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر، فهو كمن يدعي البلوغ إلى صدر البيت قبل مجاوزة الباب.

ثالثاً: اللغة هي الحصن المنيع من الزيغ في فهم الوحي الشريف، وعلم البيان هو السبيل الذي به نقف على معاني التنزيل، وإليه يرجع جُلّ الكلام، ولولاه لأشكلت الآيات، واحتار العقل في معرفة المراد.

رابعاً: أسباب الانحراف في فهم الصفات الخيرية ترجع إلى ما يلي:

(١) الوقوف عند ظاهر المعنى اللغوي وإهمال القرائن الصارفة.

(٢) إهمال السياق لأجل اللفظ.

(٣) إهمال حكم العقل الصريح القطعي لأجل الظاهر.

(٤) القياس مع الفارق.

خامسا: تأول الحبر سيدنا عبدالله بن عباس قول الله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ البقرة: ٢٥٥ تأويلين: الأول: تأويل الكرسي بالعلم، والثاني قال: الكرسي موضع القدمين، والأول تؤيده اللغة والسياق، والثاني أراد أن يبين عظمة الكرسي ونسبته من العرش على التحقيق في تغييرهما، وأن الكلام على التشبيه، وأن الكرسي عظيم، عليه السموات والأرضون، وأنه مخلوق عظيم بين يدي العرش نسبته إليه نسبة الكرسي إلى سرير الملك، وليس في إثبات الكرسي له إثبات كونه جسماً محدوداً.

سادسا: وذكر المفسرون ثلاثة أقوال أخرى

الأول: أن الكلام في الآية على سبيل الاستعارة التمثيلية التخيلية، أي: لا يحمل الكرسي على معناه الحقيقي أو المجازي، وإنما ينظر إلى المعنى بأكمله، وتشبه حالة بحالة، وهذا الوجه هو المرجح لأسباب:

أولها: أن الاستعارة تحول المعقولات إلى صورة حسية متحركة شاخصة تقرب المعنى للعقول.

ثانيها: أن الاستعارة توجب المعنى، وتقيم الدليل عليه.

ثالثها: أنها تخرج المعنى من الخفاء إلى الجلاء ومن الظهور بعد الكناية فيتمكن في النفس غاية التمكن.

رابعها: أن الاستعارة التمثيلية إذا جاءت بعد تقرير المعاني تزيدها تقريراً وتفخيماً.

الثاني: تأويل الكرسي بالملك له وجه من اللغة، وهو مجاز مرسل، والاستعارة أقوى منه.

الثالث: حمل الكرسي على أنه مخلوق عظيم أكبر من السموات والأرض ثبت بالآثار، ودلالات الآية تقوي وجه الاستعارة التمثيلية.

سابعاً: ظهر أهمية الوقوف على اللفظ إذا تعدد استعماله بحسب الاصطلاح، وأن إهمال هذا من شأنه أن يوقع الناظر في الالتباس، فحررت مصطلح الظاهر والمؤول، وأنهما يطلقان عند علماء الأصول على معانٍ، وفي خصوص الصفات الخبرية عند السلف على معنيين.

ثامناً: حررت مذهب السلف في موقفهم من الصفات الخبرية، وأن التأويل ضرورة في بعض النصوص باتفاق الفريقين، وأن التأويل مذهب بعض السلف والخلف.

وختاماً: أوصي بأن يكون هذا المبحث علماً مستقلاً من علوم القرآن، يُكشف فيه عن منهج الأمة في تقريره، وبيان العلوم اللازمة له.

هذا وأسأل الله تعالى أن أكون وفقته إلى الصواب، وأن يجعل هذا العمل في ميزان الحسنات، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

فهرس بأهم المراجع والمصادر

كتب التفسير وعلوم القرآن

م	الكتاب
١	الإتقان في علوم القرآن المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ط/ دار نهر النيل.
٢	البرهان في علوم القرآن المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م
٣	تفسير الراغب الأصفهاني المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ) الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩
٤	تفسير القرآن العظيم للعز بن عبدالسلام ط/ جامعة أم القرى
٥	تفسير النسفي بحاشية الإكليل، ط/ دار الكتب العلمية.
٦	التهذيب في التفسير للحاكم الجشمي ، ط/ دار الكتاب المصري
٧	جامع البيان في تأويل القرآن المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٨	حاشية السعد على الكشف مخطوط مكتبة عاطف أفندي رقم (٣٥٤)
٩	حاشية قطب الدين الرازي على الكشف مخطوط، مكتبة أيا صوفيا، رقم (٣٦٦)
١٠	حاشيتا القونوي وابن التمجيد على البيضاوي المؤلف: عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي مصلح الدين بن إبراهيم الرومي الحنفي المحقق: عبد الله محمود محمد عمرن الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، سنة النشر: ١٤٢٢ هـ: ٢٠٠١ م
١١	الدخيل في التفسير الدكتور إبراهيم خليفة، بدون طبعة.
١٢	الدر المنثور المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت
١٣	روح البيان المؤلف: إسماعيل حقي، ط/ دار إحياء التراث العرب
١٤	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠ هـ) ط/ إحياء التراث العربي
١٥	فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف) المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)

١٦	الفوز الكبير في أصول التفسير ط/ دار البشائر الإسلامية
١٧	الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ط/ مكتبة مصر
١٨	مجاز القرآن المؤلف: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ) المحقق: محمد فواد سزكين الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة الطبعة: ١٣٨١ هـ
١٩	معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، ط/ دار الكتب العلمية.
٢٠	مفاتيح الغيب المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ

كتب الحديث وعلومه

م	الكتاب
٢١	إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة المؤلف : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ) تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د زهير بن ناصر

<p>الناصر (راجعته ووجد منهج التعليق والإخراج) الناشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة) الطبعة : الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م</p>	
<p>الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحيهما المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ) دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م</p>	<p>٢٢</p>
<p>الأسماء والصفات للبيهقي ط/ المكتبة الأزهرية، بتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثري</p>	<p>٢٣</p>
<p>إكمال المعلم بفوائد مسلم المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ) المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م</p>	<p>٢٤</p>
<p>تاريخ الثقات المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ) الناشر: دار الباز</p>	<p>٢٥</p>

٢٦	تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر ، ط/ مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣
٢٧	تقريب التهذيب المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦
٢٨	تهذيب التهذيب المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ
٢٩	العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها" للذهبي ط/ مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
٣٠	الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للامام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي، ط/ دار القبلة للثقافة الاسلامية مؤسسة علوم القرآن جدة حقوق الطبع محفوظة الطبعة الاولى ١٤١٣ - ١٩٩٢
٣١	المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي
٣٢	نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر بتعليق نور الدين عتر، ط/ مكتبة البشرى.

مشكل الحديث وبيانه المؤلف: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (المتوفى: ٤٠٦هـ) المحقق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب - بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م	٣٣
---	----

كتب العقيدة

م	الكتاب
٣٤	الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة ط/ مكتبة القدسي
٣٥	أساس التقديس للإمام الرازي ، ط/ المكتبة الأزهرية
٣٦	إلجام العوام عن علم الكلام للغزالي للإمام الغزالي، ط/ دار المنهاج
٣٧	حواش على شرح الكبرى للسنوسي ط/ مصطفى الحلبي.
٣٨	شرح الأصفهاني على طوابع الأنوار للبيضاوي، ط/ دار الكتبي
٣٩	شرح الباجوري على العقائد النسفية مخطوط. وزارة الأوقاف رقم ٣٨٥
٤٠	شرح العقائد النسفية للعلامة السعد التفتازاني ط/ المكتبة الأزهرية

٤١	العقيدة النظامية لإمام الحرمين الجويني بتعليق الكوثري ط/ المكتبة الأزهرية.
٤٢	لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للإمام الرازي، ط/ المطبعة الشرفية
٤٣	الرسالة المدنية بحث نظري تطبيقي في الأسماء والصفات للشيخ ابن تيمية، تحقيق الوليد بن عبدالرحمن الفريان، بدون طبعة
٤٤	الرسالة التدمرية للشيخ ابن تيمية ، ط/ العبيكان، المحقق: محمد بن عودة السعوي

كتب اللغة والبلاغة

م	الكتاب
٤٤	أساس البلاغة المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ط/ دار الكتب المصرية بالقاهرة.
٤٥	أسرار البلاغة المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
٤٦	حاشية الخضري على ابن عقيل، ط/ مصطفى الحلبي

٤٧	الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جنى ٢٤٨/٣ إلى ٢٥٠ ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، تحقيق محمد على النجار
٤٨	دلائل الإعجاز المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، دار القدس.
٤٩	علم البيان، دراسة تحليلية لمسائل البيان د، بسيوني فيود ط/ مؤسسة المختار
٥٠	المسكوت عنه في التراث البلاغي د/ محمد أبو موسى، ط/ مكتبة وهبة، الأولى

الفقه والأصول

م	الكتاب
٥٠	التقرير والتحبير في علم الأصول لابن أمير الحاج، ط/ دار الفكر.
٥١	حاشية ابن عابدين على شرح إفاضة الأنوار ط/ مصطفى الحلبي
٥٢	حاشية البناني على المحلي، ط/ دار الكتب العلمية
٥٣	حاشية العطار على جمع الجوامع، ط/ دار الكتب العلمية.
٥٤	حاشيتا قليوبي وعميرة على المحلي ط/ عيسى الحلبي.

الرسالة المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)	٥٥
المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، مصر	
شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه للسعد التفتازاني دار الكتب العلمية بيروت - لبنان	٥٦
المستصفي من علم الأصول للغزالي ط/ دار الفكر	٥٧
مجموعة الحواشي النادرة على التلويح والتوضيح في أصول الفقه، ط/ دار الكتب شرعية والأدبية	
فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت للعلامة عبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري مع كتاب المستصفي ، ط/ دار الفكر	

كتب التصوف والتراجم

م	الكتاب
٥٨	اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين المؤلف: محمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى، الناشر: دار الفكر
٥٩	إحياء علوم الدين المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ) ط/ دار الشعب.

طبقات الشافعية الكبرى المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ) المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ	٦٠
--	----

كتب عامة

الكتاب	م
تشریح الأفلاك لبهاء الدين العاملي، مخطوط.	٦١
حرية الفكر في الإسلام د/ محمد الصادق عرجون. ط/ الأزهر	٦٢